الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

جامعة البويرة

قسم: التاريخ

عنوان المذكرة:

محمد الصادق باي في تونس والداي حسين في الجزائر: دراسة تاريخية مقارنة (1818-1881م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث

إعداد الطّالبة: بورابعة سليمة

إشراف الأستاذ الدكتور: سعيد جلاوي

لجنة المناقشة

د/عطلاوي عبد الرزاق	.....	رئيسا
د/حسيني عائشة	.....	مناقشا
د/جلاوي سعيد	.....	مشرفا ومقررا

الموسم الجامعي: 2023 /2024

الشكر و العرفان

قال تعالى:{وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ ٧} [سورة إبراهيم,٧]

أشكر المولى تعالى الذي وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جلّ شأنه،

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف "الدكتور سعيد جلاوي"

لقبوله الإشراف على عملي والصبر معي لما قدمه لي من توجيهات ونصائح

والذي تكبد قراءة المذكرة وتصويب الأخطاء والشكر موصول لكل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

سليمة

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا يطيب النهار إلا بشكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

أهدي ثمرة جهدي وعمل السنين وكل حبّي وودّي إلى من بمسيرته أهتدي، وكان سندي وبين ذراعيه أحتمي

إلى أبي الغالي، إلى قرة عيني ونور دربي، وهدية ربي إلى أمي الحبيبة

إلى من هم سندي وتاج رأسي : إخوتي وأخواتي

كل باسمه وبراعم بيته

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي أهدي هذا العمل المتواضع

سليمة

قائمة المختصرات:

الاختصار	المعنى
تح	تحقيق
تع	تعريب
تر	ترجمة
تق	تقديم
د.ب	دون بلد
د.د.ت	دون تاريخ
ط	طبعة
مج	مجلد
ج	الجزء
د.د.ن	دون دار النشر
P	Page

مقدمة

مقدمة:

امتاز القرن التاسع عشر الميلادي ببداية تدهور أوضاع الدولة العثمانية خاصّة إيالاتها التابعة لها الجزائر وتونس التي كانت تشكل نقاط قوة في الشمال الإفريقي وبتدهور الأوضاع من الناحية السياسية والعسكرية، أين زاد الضغط والتنافس الأوروبي على الجزائر وتونس إلى ان ظهرت الأطماع الاستعمارية خاصة مع بداية تدهور أوضاع إيالة الجزائر في عهد الداي حسين مابين 1818م-1830م، والتي انتهت بالاحتلال الفرنسي عام 1830م، ثم إيالة تونس في عهد محمد الصادق باي ما بين 1859م-1881م والتي انتهت بالتدخل الفرنسي عليها، وفرض الحماية سنة 1881م ويضع حدّا للحكم العثماني في الإيالتين، ويحل محله النظام الاستعماري الفرنسي لمدة طويلة إلى غاية النصف الثاني من القرن 20م.

وانطلاقا من كل هذا وقعت على اختيار الشخصيتين لصياغة عنوان يكون محل دراسة وهو : **الداي حسين في الجزائر والباي محمد الصادق في تونس:دراسة تاريخية مقارنة،** ضمن إطار زمني وجغرافي مشترك، فالأول ينحصر بين 1818م/1233هـ هو بداية حكم الداي حسين في الجزائر، و1881 م/1299هـ تاريخ وقوع حكم الباي محمد الصادق تحت الحماية الفرنسية، أما الإطار الجغرافي هو المجال التونسي والجزائري ضمن الحدود التاريخية العثمانية.

أما خلفية اختيار الموضوع تعود لعدة أسباب معظمها موضوعية، منها ما يكمن في أهمية التاريخ المشترك للبلدين وتقاسمه لكل التداعيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية لمعظم الأزمات عبر التاريخ لا سيما سقوط الحكم العثماني في الجزائر الذي كان سببا في سقوط الحكم العثماني في تونس ووقوعه تحت الحماية الفرنسية.

لذا كانت رغبتي كبيرة في الغوص في شؤون الحكم في العهدين البايات والدايات وبالتحديد فترة الشخصيتين المستهدفتين في الدراسة ومقارنتهما في الكثير من الجوانب لتشخيص مواطن القوة والضعف وحدود المسؤولية التاريخية في تطور الوقائع والأحداث في الإيالتين.

و من هنا نطرح الإشكالية المركزية مفادها **هل سياسة الداي حسين ومحمد الصادق باي كانت سببا في سقوط الإيالتين أم أنّ هناك أسبابا أخرى لسقوط الإيالتين ؟**

و لتسهيل وتيسير فهم مضمون هذا السؤال لا مناص من تفكيكه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية قد تساعدنا على رسم الخطوط العريضة لموضوعنا و من أهمها:

- فيما تتمثل شخصية الرجلين ودورهما في قيادة شؤون الحكم في إيالتيهما؟
- ما هي مظاهر سياستهما الداخلية والخارجية وأهميتها ؟
- كيف كان تعاطي الرجلين مع الأوضاع الجديدة أي سقوط الإيالتين؟
- ما هو الموقف العثماني من الوضع الجديد للإيالتين؟

وتكمن أهمية الموضوع في معرفة شخصية كل من الداي حسين والباي محمد الصادق ومعرفة موقفهما من التدخل الفرنسي وكيف كان دورهما في ذلك.

أما المنهج المتبع السردي المقارن.

و للإجابة على كل هذه التساؤلات اجتهدت في البحث عن المصادر والمراجع والتي تمثلت في الكتب و الوثائق في حدود إمكانياتي المادية والمعنوية ومنها:

مذكرات أحمد الشريف الزهار الذي كان اعتمادي عليه كبيرا ومهما في شخصية الداي حسين، بحيث أفادني كثيرا وكان لي المؤكد الوحيد أرجع إليه عند وجود أية إشكال.

بالإضافة إلى المصدر الثاني المهم كتاب **المرآة** لحمدان خوجة الذي يصف الحصار البحري ويروي تفاصيل المروحة بحكم معايشته لتلك الأحداث، ولقد كان مهمّا هو كذلك في بحثي، وكذلك من أهم المصادر كتاب ابن أبي الضياف **إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان** الجزء الثالث والرابع الذي يعتبر من أهم المصادر لدراسة تاريخ تونس خاصة في العصر الحديث، بحيث استعنت به في وثيقة عهد الأمان، لكن الجزء الخامس المخصص لمحمد الصادق باي فلم أستطع الحصول عليه فهو غير موجود إلكترونيا.

كما اعتمدت على مراجع متنوعة واطلعت على الكثير، ولكن من أبرزها كتاب عباد صالح بعنوان **الجزائر خلال الحكم التركي**، بحيث تناول أحداث مهمة خاصة فيما يخص السياسة الداخلية للداي حسين.

كما اعتمدت على كتاب حنيفي هلايلي **العلاقات الجزائرية الأوروبية نهاية الإيالة 1815م- 1830م** الذي تطرق إلى العلاقات مع إنجلترا وفرنسا واستعنت به كثيرا في إثراء الفصل الثالث الذي يخص جانب شخصية الداي حسين.

بالإضافة إلى ذلك استعنت كثيرا بكتاب مبارك الميلي بعنوان **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** الجزء الثالث الذي أفادني كثيرا حول الحملة الفرنسية على الجزائر، بالإضافة إلى كتاب بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي** الذي أفادني كثيرا من جانب شخصية الباي محمد الصادق، بالإضافة إلى كتاب علي محجوبي **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، فأفادني كثيرا كونه كتابا يهتم بتاريخ تونس خاصة الفترة الأخيرة، ويتحدث بالتفصيل عن الحماية الفرنسية فاستعنت به في عدة نقاط المهمة.

كما اعتمدت على معجم صابان سهيل **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية** في شرح المصطلحات.

بالإضافة إلى مجلات عديدة من أبرزها **مجلة عصور** التي تحتوي على مقال يضم الداي حسين مسيرته وأهم أعماله المنجزة.

بالإضافة إلى أنني قمت بوضع خطة مكونة من ثلاثة فصول تستجيب للإشكالية المطروحة وتساؤلاتها، وعدد المصادر والمراجع المتاحة وهي كالتالي:

الفصل الأول: عالجت فيه شخصية الداي حسين ودورها في قيادته للإيالة، في ثلاثة عناصر تناولت في الأول لمحة عن شخصية الداي حسين، وفي الثاني كيفية توليه الحكم، أما العنصر الثالث سياسته في قيادة الإيالة داخليا وخارجيا.

بينما **الفصل الثاني:** خصصته للباي محمد الصادق وقيادته للإيالة أيضا في ثلاثة عناصر تضمنت لمحة عن شخصية الصادق باي. وطريقة توليه الحكم وسياسته الداخلية والخارجية في قيادة الإيالة التونسية.

أما **الفصل الثالث** والأخير تناولت موقف الرجلين – الداي حسين والباي محمد الصادق- من الأوضاع الجديدة أي من التدخل الفرنسي العسكري وسقوط الحكم العثماني نهائيا في الجزائر، واستمراره في تونس عن طريق الحفاظ على الكيان القومي الشكلي لنظام الباي .

ففي الشق المتعلق بالجزائر عالجت فيه تطور الوضع السياسي والعسكري للجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، ووقائع الحملة الفرنسية واحتلال الجزائر، ثم معاهدة الاستسلام والموقف الدولة العثمانية من ذلك.

أما الشق المتعلق بتونس فقد عالجت فيه أيضا الأوضاع الإقليمية المحاطة بتونس والحملة الفرنسية وفرض الحماية على تونس سنة 1881 م وتداعياتها المتمثلة في توقيع معاهدة "باردو" والموقف العثماني من الوضع الجديد.

وفي الأخير وفقا لمقتضيات العمل المنهجي ذيلت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات بمثابة خاتمة البحث، إضافة إلى مجموعة من الملاحق المتنوعة من صور وجداول وخرائط ونصوص مستغلة بنسب متفاوتة في البحث، ومجموعة من الفهارس بمثابة جرد للأعلام والأماكن تساعد القارئ اللاحق. وفي الأخير وضعت قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة ومرتبة ترتيبا منهجيا.

وفي خضم البحث عن هذه المصادر وتوظيفها في البحث صادفتني العديد من الصعوبات من كل نوع منها:

- ارتفاع تكلفة الحصول على بعض المصادر الهامة من حيث المال والجهد خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع غير الجزائر مثل تونس.
- ضيق الوقت الممنوح لانجاز المذكرة.
- ضعف الخبرة والتجربة في مجال المنهجية وطريق اختصار البحث.
- القصور في اللغات الأجنبية التي قد تساعدنا كثيرا في استقراء مضامين بعض الكتب الهامة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكذلك قلة وعيي بطريقة البحث في مجال الدراسات المقارنة سيما في موضوع قيد الدراسة.

و في الأخير أقول إنني اجتهدت في حدود إمكانياتي لكن لا يوجد بحث يخلو من النقائص العلمية والمنهجية سيما بحثي هذا، وإنني على ثقة كبيرة أن لجنة المناقشة لها واسع النظر في تقييم هذا العمل على إظهار نقائصه وستقدم لي على إثرها كل التصويبات والملاحظات التي ستكون مرجعا لي لرفع لتلك التحفظات و هي مشكورة.

الفصل الأول: الداي حسين ودوره في قيادة

إيالة الجزائر 1818/ 1830م

تمهيد:

لقد عرفت الجزائر خلال مراحلها تحت لواء الحكم العثماني عدّة مراحل، ومن بينهم مرحلة الدايات التي تعدّ أطول فترة، ومن بين الدايات الدّاي حسين الذي كان آخرهم في الحكم وآخر داي حكم خلال العهد العثماني بحيث على عهده كانت نهاية إيالة الجزائر، وهذا ما سنتطرق له في فصلنا هذا عن حياته وأهم أعماله المنجزة وبصماته التاريخية في شتى المجالات.

1.لمحة عن شخصية الداي حسين:

من حيث النسب و الميلاد الداي حسين:[1] هو حسين خوجة بن علي آخر دايات الجزائر، ولد ببلدة أزمير من بلاد أسيا الصغرى أو من دنيزلي،[2] وهو من مواليد 1779 م[3]، وينتمي إلى أسرة عريقة، كما عُرف بثقافته الواسعة، وهو من الأصل التركي العريق شريف النسب وكريمها، كما عرف بالوفاء والالتزام، بحيث نشأ على الثقافة الإسلامية والأخلاق الكريمة مستظهرا للقرآن الكريم.[4]

كما وصفه الشريف الزهار في كتابه قائلا :"...رجلا عاقلا متدينا، محبّا للعلماء والأشراف الصالحين..."[5]

كان جدّ صارم وحازم حسب ما جاء في قول حمدان خوجة:"ووفاؤه فيما يخص بالالتزامات معروف في كامل أنحاء أوروبا، ولا يوجد في بلاط أن اشتكى من أنّ حسين باشا قد خرق المعاهدات".[6]

كما وصف من خلال حكمه بأنه ذو حزم وبشدة الشكيمة، وكان يلازم النظام الاستقلال في الرأي إلى حد الاستبداد أحيانا وصف بشيء من ضعف التدبير والابتلاء بالرشوة وحبّ الهدايا مع اشتهاره بنصرة العدالة وأعمال الخير والبرّ وتعظيم أهل العلم والصّلاح.[7]

---

[1] **الداي**(Day) بالتركية تعني الخال بحيث كانت هذه الكلمة تطلق في الأصل على أحد قادة الانكشارية العثمانيين، ثم صار أيضا أحد مراتب السلطة في الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1671 م، خاصّة في تونس والجزائر وطرابلس الغرب، ينظر، جمال الدين سهيل، **ملامح شخصيه الجزائرية خلال القرن 11 هـ 17 م**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، 2011 م، ص 18.

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983 م، ص 331.

[3] عزيز سامح آلتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر، محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1989 م، ص 616.

[4] عثمان حمدان خوجة، **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005م، ص 13-136.

[5] أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر**، تر، أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة، الجزائر، 1974 م، ص 134.

[6] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 174.

[7] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص 332.

وصفه نقيب الأشراف أحمد الشريف الزهار قائلا:" هو آخر ملوك الترك بالجزائر، كان قويا النفس، لا يتزعزع لعظائم الأمور ولا يتضعضع لنوائب الدهر وأمّا سيرته في أهل بلده حسنة .."

كما مدحه في حكمه بأنه كان يتفكر الضعفاء ومحبا للصالحين كما قال عنه بأنه كان يلتزم بأحكام الشريعة المطهرة.[1]

وعن نهايته استقر الداي حسين طيلة فترة حكمه التي دامت 12 سنة بالجزائر وخلال سنة 1830 م انتهى عهده بالجزائر، أين غادر الجزائر مجبرا مع أسرته وحاشيته متجها إلى نابولي بايطاليا، ثم استقر بالإسكندرية حيث توفي عام 1838 م.[2]

2.الانخراط في الأطر المختلفة للايالة:

لما أتى حسين ابن الحسن إلى الجزائر جاء بصحبة أخيه، أين مارس أولى أعماله بحيث كان صيّاد سمك،[3]

كما اشتغل في تجارة التبغ، مما سمح له بالاختلاط مع البنادقة قبل أن يلتحق بالحامية الجزائرية، وبعد ذلك انخرط بالجيش الانكشاري كجندي بسيط في الأوجاق، وأصبح عضوا في الديوان وأصبح وكيل الحوش.

كذلك تقلد المناصب المدنية بالجزائر، بحيث أنه تولى إمامة الصلاة بالقصر والكتابة في مخزن الزرع بدير الإمارة،[4] كما تقرّب من مفتي الجزائر الذي يتمتع بنفوذ، بحيث طلب منه التوسط لتوليه منصب الخزناجي في حين تولى المنصب سيتزوج من ابنته فتوسط له المفتي، ولكن حسين لم يلتزم بوعده فبعد استلامه لهذا المنصب ببضعة أيام قتل مفتي الجزائر،[5] كما تولى منصب حكومي بوزارة البحرية برتبة خوجة الخيل[6] في أيام حكم علي خوجة سنة(1814- 1818 م).[7]

---

[1] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 176.

[2] خيرة بن بلّة، **حكام الجزائر في العهد العثماني خلال الكتابات الأثرية**، د.ط، د.ت، معهد الآثار ، ص 42.

[3] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 616.

[4] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص 331.

[5] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 617.

[6] **خوجة الخيل:** خوجة الخيل مصطلح يطلق على منصب إداري وهو في الوقت نفسه يطلق على صاحب المنصب، والخوجات هم أعوان يشرفون على المصالح الحيوية للدولة، لذلك فهم ملزمون بالإحاطة بالمعارف، ينظر، ياسين بودريعة، **آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)** ، مجلة المواقف، المجلد 17، العدد 1، جويلية 2021 م، ص 854.

[7] عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 331.

3. توليه الحكم وقيادة الايالة:

عند تولي حسين باشا منصبه كانت الإيالة في فترة حساسة وجد حرجة، بحيث سميت بفترة الفوضى والتي ابتدأت منذ عهد الداي مصطفى باشا(1778- 1805م)والى غاية 1830م، بحيث نجد تعاقب على حكم الإيالة ثمانية دايات، فقتل ستة منهم، ولم ينج إلا حسين وعلي خوجة بحيث أصبح الموظفون يتخوّفون من هذا المنصب. [1]

وتولى الحكم عندما توفي علي باشا بالوباء فلم يطلع على الأمر أحد، فذهب صهره السيد الحاج مصطفى بن الشيخ بن مالك، وأخبره بوفاة علي باشا ودخل عليه، وأخذ عنه العهد، ولكن حسين باشا لم يصدق ذلك وصار خائفا لأن علي باشا كان يخافه الجميع، كونه كان معروفا بالقتل فلما رآه خائفا أقسم له وأخبره بوصية علي باشا بتولي الحكم ورائه وعلى أن الخبر ليس خديعة منه فأخذه إلى دار الملك غير وقت دخول الوزراء وذهب به إلى كرسي الملك وأجلسه عليه وهو قائم على رأسه بسيفه في يده بحيث أمر برفع السناجق وضرب المدافع[2]، وبهذا يكون تسلّم زمام الأمور بإجماع أعضاء الديوان ورؤساء البحرية من غير معارضة أحد، وذلك يوم 19 ربيع الثاني 223 هـ/27 فيفري 1818 م،كما وضع لنفسه عليهم بنودا ووافقوا عليه بحيث أبقى لنفسه حق المحافظة على حريته في تقديم انسحابه متى شاء، فوافقوه الرأي، وبهذا أصبح هو الداي وهو البايلرباي، وهو الباشا وأعلن عنه دايا إلى غاية 1830 م نهاية الحكم العثماني بالجزائر.[3]

وبعد إكمال مراسم التنصيب أمر الداي حسين بدفن الباشا علي[4] في ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي، فجهزوه ودفنوه، كما قام بالخلع لكل البايات، واستقرّ بدار الملك، وأقدم الحاج مصطفى بن مالك في تلك العشية إخراج أهل المتوفي وأذن لهم بالخروج بعد العشاء فأخرجهم وأخرج أهله.[5]

والداي في قوانين العثمانيين حسب ما جاء أنه لا يتمتع بحياته مثل البقية لأن مراسيم وتقاليد الحكم في منصبه تقول عكس ذلك، بحيث يصبح الذهاب لعائلته وأولاده بنصف نهار وليلة واحدة في الأسبوع، ثم بقية

---

[1] محمد بوشنافي الداي، **حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818 إلى 1830 م**، مجلة عصور، عدد76 جوان 2005 ص 97.

[2] نفسه، ص 141.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ص 332.

[4] **لباشا علي:** أو علي خوجة هو من خوجات الترك حكم إيالة الجزائر لمدّة ستة أشهر من 8 سبتمبر 1817 إلى 01 مارس 1818 م، وتعتبر فترة حكمه مدة قصيرة إلا أنه أحدث تغييرات هامة في جميع النواحي، ينظر، عزيز سامح آلتر، ص 615 .

[5] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 142.

الأيام يقضيها في قصر الجنينة حيث يستيقظ قبل طلوع الشمس حتى تفتح أبواب القصر وينزل إلى الديوان لاستقبال الضباط ولا يذهب أحد إلى بيته من كبار المسؤولين إلا بعد العصر [1].

كما قام الداي حسين خلال فترة حكمه من تغيير مكان إقامته عمدا لتنظيم أمور الدولة والسهر على إقرار النظام وتصريف شؤون البلاد من مقر إقامته الدائم بحصن القصبة، وكان يقوم على حراسته مع مساعديه من الجنود الانكشارية وجماعة من رجال زواوة[2]،كما عمل على نشر الأمان والهدوء في جميع أنحاء القطر الجزائري بعد عدة جهود وتغييرات ورغم ذلك بدأت تظهر المؤامرات والدسائس ضدّ الداي مما يجعله عرضة للاغتيال، وهذا ما جعله يضطر إلى القلعة الداخلية، بحيث كان يصدر الأوامر دون أن يخرج إلى الخارج.

(أ).سياسته الداخلية:

أ1- إداريا: قام باستبدال الموظفين عند توليه الحكم حرصا منه على ضمان الولاء لحكمه واحتياطا من الثورات والحفاظ على ملكه بحيث يتم تدريج الوظائف كالتالي:

- عندما يكون خوجة ينتقل إلى المنصب السامي داي والخوجة بدوره يصبح خليفة الداي هو الخزناجي وخليفة الخزناجي هو آغا العرب. [3]

بحيث قام بتغيير القايد يحي في منصب آغا العرب وهو من صف القياد والمفارقة أن الداي حسين قام بتعيين ثاني في هذا المنصب خلال عهده تمثل في تنصيب وكيل الخرج البحرية في منصب آغا العرب بعد عزل الآغا يحيى.[4]

كما قام بإصدار عفوا عاما ألغى فيه جميع الأوامر التي صدرت في عهد علي باشا السابق بمراسلة الدولة العثمانية والسماح لأفراد الانكشارية الذين هاجروا إلى الأناضول بالعودة إلى الجزائر من جديد، وكان هدفه الداخلي هو تميزه للحصول على بعض الخدمات والمهمات المدفعية، وفي سنة 1824/ 1240 هـ تم عزل إبراهيم بك وعيّن مكانه محمد منامي[5]كان هذا الأخير رجلا سيئا ومنافقا سيء الطباع عديم الأخلاق.[6]

---

[1] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي(1814-1830 م)**، دار هومة، الجزائر ، 2012م، ص 278-279.

[2] **زواوة:** تقع بلاد زواوة في الوسط الشمالي الشرقي من إيالة الجزائر، وتمتد من وادي أغربون وجبال البابور شرقا إلى وادي يسر غربا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى سلسلة جبال البيبان وهضاب سطيف وسهول مجانة جنوبا، ينظر، يحي بوعزيز، **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، دار الغرب الإسلامي، 1995 م، ص 18، 20.

[3] عزيز سامح آلتر، ص 615..

[4] ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص 869.

[5] **محمد منامي:** كان رجلا كبير السن في أيام حكمه فسدت الرعاية ونقصت الغرامات وقلت الغزوات على الجبابلة، ينظر، مؤلف مجهول، **أخبار بلد قسنطينة وحكامها** ، تح:حسني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، 1999م، ص 95.

[6] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 618، ص 619.

بحيث عند تنصيبه على قسنطينة[1] لم يكن ينوي على الإصلاح، بل على الثراء ودامت مدة حكمه إلى غاية 1826 م/ 1242 هـ، وأفرغ الخزينة من الأموال، ممّا جعل الانكشارية تقع في مشكلة توزيع تأخر الرواتب ، مما جعل الداي يتفطن لذلك ويحقق في الأمر، حتى تم استبداله وتغييره بالحاج أحمد بك[2]

كما قام الداي حسين بقتل قارة برغلي بسبب صلابته وقوته واستقامة إدارته من توطيد الأمن وانتشار الاستقرار هذا ما جعل الداي حسين يخاف على نفوذه وعند قيام قارة برغلي بمهمة تسليم الضرائب للداي، تم اغتياله بأمر من الداي بقتله بجوار مليانة. [3]

كما عمل الداي حسين بلفت الانتباه للكراغلة نوعا ما، بحيث كانوا يعانون التهميش السياسي خاصة في المناصب الإدارية ونجده وظف الحاج أحمد في بايلك قسنطينة في الفترة 1826 م، هذا ما يدل على تقلدهم مناصب راقية. [4]

ولقد عرف الجهاز الإداري نوعا من النظام والسيرورة، وشهد تطورا ملحوظا خلال بدايات القرن 19 وخاصة في عهد الدّاي حسين، بحيث كانت السلطة المركزية بالجزائر العاصمة هي التي كانت توجه دفة الأمور السياسية بالبلاد بحيث ترك نفس التقسيم الذي كان معمولا به منذ دخول الأتراك، وأصبحت الإيالة مستقلة عن الباب العالي.

دار السلطان: التي هي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة.

بايلك الشرق: وهو أكبر البايلكات، بحيث يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا.

بايلك الغرب: وفي عهد الداي حسين كانت عاصمته وهران وحدوده من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا.

بايلك التيطري: كانت عاصمته المدية أصغر ولايات القصر يحدّه من الشمال سهل متيجة ومن الجنوب الصحراء.[5]

---

[1] **قسنطينة**:وصفها الرحالة البكري في كتابه المسالك والممالك بحيث قال عنها واصفا إياها:"وهي مدينة أولية كبيرة آهلة ذات حصانة ومنعة ليس يعرف أحصن منها وهي على ثلاثة أنهار تجري فيها السفن قد أحاطت بها خرجوا من عيون تعرف بعيون أشفار."، ينظر، أحمد بن مبارك بن العطار، **تاريخ بلد قسنطينة**، تح، تق، عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر، قسنطينة، 2011 م، ص 19 ص 20.

[2] الحاج أحمد باي: آخر بايات قسنطينة، تولى بايلك الشرق من 1241 - 1252 هـ / 1252م-1837م، وهو ابن محمد الشريف بن أحمد باي قسنطينة سابقا، ينظر، مؤلف مجهول، **تاريخ بايات قسنطينة**، مصدر سابق، ص 96.

[3] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 619.

[4] هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008 م، ص 14.

[5] عمار بوحوش **التاريخ السياسي للجزائر من البداية غاية 1962 م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 63

كما كان للداي حسين ديوانا يعتمد عليه في تطبيق أمور الدولة التي يقرها، ولقد كان الديوان مكونا من عدة شخصيات يختارهم هو بنفسه منها مدنية وعسكرية.

كذلك كانت هناك عناصر أساسية يعتمد عليها الداي في مهامه منهم ما يلي:

- **الخزناجي:** بمثابة وزير المالية وهو مسؤول عن خزينة الدولة.[1]
- **الآغا:** وهو قائد الجيش البري.[2]
- **وكيل الخرج:** وهو المكلف بالأسلحة الداخلية والخارجية، وصناعتها والمتصرف في شؤون الدولة العسكرية برا وبحرا.
- **خوجة الخيل:** وهو المكلف بمراقبة الحراس وإدارة أملاك الدولة.[3]

ويخضع لأوامر هؤلاء الموظفين السامين الخمسة مجموعة كبيرة من الموظفين الثانويين مثل: كتاب الدولة أو الخوجات وموظفي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ورجال الأمن الذين يشرفون على تطبيق القوانين المعمول بها[4] و للاطلاع على مختلف الأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الموظفون الثانويون في ديوان الباي انظر في الجدول في الملحق رقم(09)

أ.2 **عسكريا:** قام بالاعتناء بالبحرية والجيش: من اجل تحسين حال الجيش والقواعد العسكرية وخاصة المناصب العسكرية، بحيث نمسّ تغييراته في تعيين حسين يحي آغا لقيادة الجند الذي اشتهر بحزمه ونشاطه وحسن تدبيره لشؤون الإدارة، وقد سعى الآغا يحي في إرضاء أعراش بلاد جرجرة والاتفاق معهم والتعايش بسلام.[5]

كما عمل على الاهتمام بالشؤون البحرية وإعادة تكوينه بصفة جزئية، وحسب المصادر الأوروبية فإنه تعددت السفن الحربية العاملة بمياه المتوسط خلال فترة حكمه. حيث ارتفعت من 12 سفينة سنة 1822م إلى

---

[1] وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 إلى 1824 م**، تع إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982 ص 110.

[2] شويتام أرزقي، **طبيعة حكم العثماني في الجزائر 1519 إلى 1830 م**، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2022 م، ص 110.

[3] محمد ابن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة الكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح، محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981 م، ص 34.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 إلى 1830 م)**، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 26 -28.

[5] نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2006م، ص 126.

14 سفينة سنة 1825 م ثم 15 سفينة سنة 1830 م، وفي سنة 1830 م كان الميناء يضم أنواع متعددة 3 غاليوطات على وشك الانتهاء بالإضافة إلى 35 شالوب والشباك ...إلخ.

ومما يؤكد اهتمام الداي حسين بتدعيم القوة البحرية[1] بحيث كان يبعث برسائل الباب العالي مثل خسر باشا من أجل تزويده بالسفن والعتاد والسماح له بتجنيد الانكشاريين من الأناضول.

كما حاول عدة مرات مع الباب العالي من أجل إرسال المهندسين في صناعة الأسلحة والمدافع لكن الظروف الداخلية والخارجية كانت عائقا في وجهه لتحقيق بناء جيش قوي قادر على الوقوف في الأخطار.

فاعتنى بشؤون البحرية وزودها بالسفن حتى أصبح الأسطول الجزائري يضم 14 قطعة بحرية مجهزة بالمدافع، ولقد احتفظت البحرية الجزائرية بالهيبة ورغم تضاؤل الحجم والتسلح وعند بداية الضعف انتقل الإشراف عليه من رجال الطائفة إلى الداي ورجال حكومته مباشرة. [2]

الاهتمام بالجيش والأوجاق من خلال كسب ودها، ولقد كان بالعادة الجيش الانكشاري مكون من المجندين الأجانب، يعني من غير سكان الإيالة، خاصة مع إصرار الانكشارية الجزائرية على أن تبقى مؤسستهم العسكرية عبارة عن خليط أجنبي فقط، ولكن الداي حسين أدخل تغيير جديد بحيث مع قلة الجيش النظامي وكثرة الثورات الداخلية والهجمات الأوروبية عمل على تكوين جيش احتياطي من أجل تعزيز نظامها الحربي، وبذلك قرر تسجيل من منطقة القبائل في سجل الجيش الانكشاري وأصبحوا جنودا نظاميين احتياطيين.[3]

كما اعتمد الداي حسين اعتمادا متزايدا على العنصر الوطني في سلك الجيش، وبلغ عدد القبائل في الجيش النظامي سنة 1830 م ألفين جنديا، كانوا يختارون عاده من قبيلة الزواوة، وصار ذلك الاسم علما على الجند حتى أن الفرنسيين حينما تابعوا استخدام الوطنيين في جيشهم أطلقوا عليهم اسم الزواف[4].

ولقد واجه الداي حسين صعوبات من الناحية العسكرية وهي مشكلة نقص الجنود خلال سنة(1820 و 1830 م) لم يصله إلى الإيالة سوى 4154 مجند، وتعود أسباب ذلك إلى التكاليف الباهظة وكذلك الأوبئة والأخطار التي كانت تفتك بعدد كبير من الجنود.

---

[1] **البحرية:** هي القوة الأولى التي تشكلت حولها القوات البرية في الجزائر تكونت نواتها الأولى من الذين جاء بهم الإخوة بربروس من بحارة وسفن من المشرق، وبعد أن أقاموا بالإيالة الجزائرية اهتموا بتطويرها ماديا إلى أن أصبحت تملك البحرية الجزائرية أسطولا لا يقهر في حوض المتوسط، ينظر، صالح عباد، مرجع سابق، ص 320 .

[2] حنيفي هلايلي، **العلاقات الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 56-58.

[3] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 78-79.

[4] صلاح العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، العدد 1، القاهرة،1965 م، ص 165.

ومن جهة أخرى العوامل الخارجية التي أثرت على عملية التجنيد بحيث أصبحت الدولة العثمانية في حروب مما صعّب من مهمّة التجنيد خوفا من قرصنة السفن المحملة بالجنود.

كذلك واجهت الداي حسين في بناء الجيش ظاهرة هروب الجنود من الخدمة العسكرية، بحيث كانوا يفضلون البقاء في الجزائر من أجل مصالحهم أو العودة لبلدانهم، بحيث كثيرا ما كانت تصل رسائل من طرف آغوات النوبة عن هروب جنود وعدم التحاقهم بوحداتهم فمثال ذلك في 21 جوان 1821م أرسل آغا محلة الشرق رسالة إلى نفس الداي يعلمه فيها غياب 14 جنديا من محلته.

كما واجه الداي حسين تمرد الانكشارية ومطالبهم المادية مما شكّل عائقا للداي حسين لإعادة هيبة الجيش وقوته.[1]

ومن إنجازات الداي حسين العسكرية بناء عدة أبراج للجهاد مثل برج سيدي فرج(1803-1818 م)الذي احتوى على 12 مدفعا، وبرج سردينا والبرج الجديد وبرج رأس عمار.[2]

أ.3 **اقتصاديا:**عرفت الحياة الاقتصادية بعد الإنجازات والأعمال التي قام بها الداي حسين خلال فترة حكمه(1818-1830 م)، ولكن هاته الإنجازات لم تغطي الحالة التي آل إليها الوضع الاقتصادي للإيالة من تدهور وركود وتراجع رهيب.

و من حيث الإصلاحات المالية قام الداي حسين ببناء دار السكة داخل القصبة أين وضع حرسا ونائبا له من أجل الميزان ومراقبة عيار مصنوع أهل البلد وأمر بإعادة سك نقود جديدة وهي:

العملة الذهبية: أمر بصنع قطع السلطاني الذهبي بدلا عن الدينار الذهبي.

العملة الفضية: أمر بصنع أصناف الدورو الفضية، وأطلق عليها اسم ريال بجة.

العملة النحاسية: وقيمتها 18 قطعة لثمن الريال تعويضا عن الدراهم الصغيرة، وبعد الانتهاء من صنعها أمر أن يدفع من السكة الجديدة رواتب لكافه العسكر. [3]

وكانت دار السكة تستعمل الذهب والفضة اللذان يلجآن للحصول عليه عن طريق شراء السبائك الذهبية والفضية من الصياغة والأهالي الذين يحصلون عليها بفعل الغنائم من البحرية وتارة يستعملون جزءا من الذهب والفضة الخاص بالخزينة[4].

---

[1] محمد بوشنافي، مرجع سابق، ص 102.

[2] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 24 .

[3] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص147.

[4] صالح عباد، مرجع سابق، ص 344.

ولكن خلال الآونة الأخيرة من(1825- 1830 م) السنوات الثلاث التي سبقت للاحتلال الفرنسي نلمس دور الداي وحاشيته في سبيل القضاء على خطر النقود المزيفة، بحيث تمّ إلقاء القبض على مروجي النقود المزورة في الأسواق الجزائرية، واستطاع يحي أن يلقي القبض على حوالي 100 شخص وتغريمهم بغرامة مالية بحيث انعكست هاته الخطوة على التجارة سلبا مما جعلها منحصرة فقط بين الأغنياء اليهود والحضر ولم تساهم في خدمة التطور الاقتصادي.[1]

أما تجاريا فقط أصبح الداي هو وحكومته الوكيل الرئيسي لمعظم البضائع المصنعة داخل الإيالة التي تصدرها إلى أوروبا، فلقد كانت محتكرة من طرف الداي وبدوره الداي لا يستطيع تسويق هذه البضائع بنفسه فاعتمد على التجار على الأجانب مما جعلهم يهدفون إلى الإبقاء على التجار المسلمين الجزائريين بعيدين عن الأسواق الأوروبية.[2]

أما زراعيا لم نلمس أي بصمات أو تطورات من هذا الجانب المهم، بل كان مهملا مقارنة بالجانب البحري، بحيث عرفت الزراعة ركودا وتراجعا خلال الآونة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وهذا راجع للأحوال التي كانت تعيشها الإيالة من سوء الأحوال والجفاف والجراد اللذين أثرا على الإنتاج الفلاحي، ناهيك عن الثورات الداخلية التي كانت لها يد هي الأخرى في ذلك، بحيث نتجت عنها هروب سكان القرى بحثا عن الأمان، كما أثرت كذلك الضريبة على منتوجاتهم الفلاحية(القمح والشعير) بحيث كانوا يدفعون العشر أو الجزء من العشر، مما جعلهم يتخلون من ممارسة الفلاحة.[3]

ومن حيث التنظيم الضريبي بعدما كان النظام الضريبي قبل عهد الدايات لكن في فترة(1818 - 1830 أصبح إجباريا، ولقد كان الداي يأمره بحركات تأديبية، أي الحملات لجباية الضرائب لشد العجز الذي أصبحت تعاني منه الجزائر اقتصاديا بحيث كان مصدرها البحرية، وبعد تراجع وضعف الأسطول أصبحت الضرائب المنقذ والمنقذ الذي أثقل كاهل السكان.[4]

كما عرفت التجارة سيطرة اليهود خاصة من ناحية المبادلات التجارية(تجارة القمح) لدرجة أصبح يطلق عليهم ملك الجزائر، وذلك بسبب تقربهم من الجهاز الحكومي للإيالة، والسيطرة والاحتكار والتأثير المباشر على

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي في أواخر العهد العثماني**، مرجع سابق، ص 203.

[2] جون وولف، **الجزائر أوروبا 1500 إلى 1830 م**، تر، أبو القاسم سعد الله ،طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009 م، ص 392.

[3] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 84-105.

[4] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 160.

القطاع الاقتصادي بحيث كونوا ثروة طائلة عن طريق تصدير الحبوب إلى فرنسا والأرباح تعود إلى حساباتهم، وبذلك أصبحت سيطرتهم داخليا وخارجيا[1].

أ.4 **اجتماعيا :** عند تولي الداي حسين منصبه كانت الإيالة تعيش نوعا من الركود ولو أنّ الجانب الاجتماعي لم يشهد ذلك التطور والإشعاع الحضاري إن تكلمنا وقلنا هكذا فلم يتركوا ولم يهتموا به كثيرا مقارنة بالمجال العسكري الاقتصادي (البحرية) إن لم نقل اهتماما ضئيلا.

بحيث نجد ارتباط الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال فترة الداي حسين بنشاط الطرق الدينية التي كان لها تأثير مباشر في الحياة الثقافية، وبالتالي تتحكم تلقائيا في توجهاتهم الروحية والسياسية عن طريق المواظبة على العبادة وتلاوة الأوراد والانجذاب نحو التصوف.

بحيث تمكنت هذه الطرق الدينية من ملء الفراغ الثقافي الذي كان يعيشه السكان خاصة الريف الجزائري الذي كان منعزلا نتيجة إهمال الحكام للرعايا وتهميشهم وعدم مشاركتهم في أي شيء يخص الإيالة ما عدا الضرائب التي كانت تهلك كاهلهم، وكان معظم السكان يقطنون الأرياف مما جعلهم محرومين ومجرد فئة خاضعة لموظف الدولة أي للداي وحاشيته بحيث أن البناء الاجتماعي في عهد الداي حسين تحكم فيه عاملان هما القوى الاجتماعية المتنفذة والمرجعية الدينية المؤثرة.[2]

كما نجد الشريف الزهار ينبذ عملا قام به الداي يمس بالمجتمع الجزائري ويخالف قوانين المجتمع الجزائري بحيث قال :"....وأوّل أعماله الخسيسة وأي خساسة أنه بنى قنطرة الزنا بعدما هدمها من قبله وأبادها لأبناء جنسه..."

وعند تولي الداي حسين الحكم لم يمضي إلا شهرين وأمر بتسريح مراكب الحج وعيّن عليها أمينا على الصرة أي المال، ودفع له مال الصدقة الذي يدفع كل سنة لفقراء الحرمين الشريفين، بحيث خلال هاته السنة1818 م ذهب الناس أفواجا إلى الحج منهم الفقير إلى ربه.[3]

أما النظام القضائي فلقد كان الداي في الجزائر مصدر السلطة السياسية والقضائية وفي إمكانه تفويض هذه السلطات إلى البايات والقضاة، لكن إذ كانت الأحكام التي يصدرها القضاء لا تحظى بموافقة الداي في

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 15-16.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة ماجد الحكواتي، الإسكندرية، 2000 م، ص 113.

[3] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 144.

الجزائر العاصمة أو موافقة الباب في مقاطعته فإنه يكون بإمكان القائد السيسي أن يسحب هذا التفويض من القاضي أو الباي. [1]

كما كانت الطبقات الاجتماعية من الأتراك وغيرهم من الأهالي، بحيث كان الأتراك يعاقبون سرا في دار آغا الانكشارية[2]حتى لا تهان كرامتهم، بينما الحضر والنصارى وغيرهم كان يشهّر البرّاح بجرائمهم.

كما كان الموظفون في الجهاز القضائي يعانون من أجورهم التي تكاد تكون محدّدة عن عملهم، وهذا ما ساهم في شيوع الرشوة وانحراف القضاة في بعض الأحيان.

كما كانت البوادي والأرياف تخضع قضائيا لشيوخها ومرابطيها بسبب تمركز أجهزة النظام القضائي في المدن والمناطق التابعة مباشرة لنفوذ الداي.[3]

وكان نظام العمل معمول به لإدارة القضاء المدني يعيّن قاضيا تركيا وآخرا عربيا، وكانوا يقومون بعقد جلسات يومية ما عدا يوم الجمعة، ولقد كان الأطراف في النزاع يقومون بالمرافعة عن قضاياهم ويحق للذي يعتبر نفسه مظلوما أن يرفع قضية للمفتي (يوجد مفتي حنفي في تركيا ومفتي مالك عربي)، وكانت القضايا التي تختص في الحالات التجارية والبحرية التي تحيط بها ظروف معقده يستدعي قناصل الدول الأجنبية إلى الديوان لاستشارتهم.

وكان يتولى شأن القضاء كل رجل عاقل يستطيع قراءة القرآن يمكنه أن ينشغل منصب القاضي عن جدارة.[4]

وعند غلق الداي حسين(1818-1830 م)أبواب القصبة وغلقت أبوابه عن الأهالي أصبح دور الخزناجي والكاهية مهما في مجال الأحكام القضائية.[5]

أ5. ثقافيا: عندما نتكلم عن الوضع الثقافي في عهد الداي حسين، فإننا نصف الحالة الثقافية والمرافق الثقافية التي كانت موجودة وكيف أصبحت مع مطلع القرن 19 بحيث شهدت تراجعا، ولكن رغم ذلك فإن الداي حسين ساهم في تجديد وإحياء المرافق الدينية الثقافية التعليمية والتي تواجدت في فترة حكمه ومن أبرز إصلاحاته نجد:

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 70.

[2] **الانكشارية:** تعني ينى شيري بمعنى الجيش الجديد، وهي جيش نظامي بري أنشأه السلطان العثماني مراد الأول في أواخر القرن 14، وكانت حكرا على الأطفال المسيحيين الذين كان العثمانيون يستولون عليهم في المقاطعات الأوروبية التي سيطروا عليها وكانوا يمنحونهم تربية دينية، وعندما يصلون إلى سن البلوغ فيدمجونهم في الجيش البري أو المشاة، ينظر، صالح عباد، مرجع سابق، ص 313.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**.، مرجع سابق، ص 47.

[4] ويليام شالر، مصدر سابق، ص 47.

[5] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 96.

قام بإعادة بناء وترميم المساجد: حيث أمر حسين بإعادة بناء جامع سافير سنة (1242هـ/ 1826 م-1827م) وتوجد كتابة منقوشة في أعلى بابه الكبير،وأمر بإعادة بناء هذا المسجد الحنفي الذي بني علي طراز مساجد تركيا ولم يحمل اسمه بل بقي له اسم سافير وهي كلمة محرفة يقصد بها شهر صفر.[1]

كما قام بتشييد **جامع القصبة البرّاني:** وهو خارج القصبة وأعاد بناءه حسين داي ووجده في حاله بالية، أي عبارة عن مسجد صغير يقابل مباشرة باب القصبة عمل على تجديده وتوسعيه خلال سنة 1818 م، وكان يصلي فيه موظفو القصبة وغيرهم.

كما عمل على بناء مسجد داخل القصبة وهو جامع خطبة واسع وأنيق ومتقن البناء، له أسطوانات من رخام وقبّة، وقد بناه الداي حسين بين 1818 م-1819 م .

ولقد لعبت المساجد دورا هامّا في التعليم وحفظ القرآن من طرف رجال الدين وكانت بمثابة العمود الفقري للسكان المسلمين[2] والدليل على ذلك من خلال كتاب أحد الرحالة تيمبر الذي يقول:" لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أني لم أعثر عليه في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا فقلّما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب ..."

كما وصف الحضر أنهم ملمّون بالعلوم وكان كلّ من يحفظ القرآن ويتعلم الكتابة في المساجد والزوايا يعدّ عالما كبيرا، كما ذكر كذلك فريضة الحج التي شجع الداي حسين على ذلك ودعم القوافل بالمال والصدقة للحرمين الشريفين.[3]

ولعبت الجزائر العاصمة وتلمسان وقسنطينة مراكز إشعاع حضاري إلى غاية سقوط الإيالة، وساهم الداي حسين في بناء حوالي 60 مسجدا صغيرا، كما ساهم في الأوقاف عن طريق وضع طريق الماء بعين الزنبوجة، واشترى مياه أخرى، أي اشترى مكان تلك العيون وجعل الماء صدقة جارية ضمن الأوقاف، فذكره الزهار في مذكراته من كثرة اهتمامه بذلك قال:" فكثر الماء حتى أعلاها".[4]

كما عمل الداي على استقطاب الهيئة الدينية وشيوخ الزوايا والمرابطين، واعتمدهم كقوة سياسية واجتماعية، ورغم ذلك لم يسلم من الانتفاضات التي شكلت له عائقا فيما بعد وأصبحوا ضده.

---

[1] نور الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 165.

[2] نفسه، ص 168.

[3] أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 - 1855 م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 م، ص 13-14.

[4] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 158.

4.الداي حسين في مواجهة التحديات:

(أ).التحديات الأمنية:

كانت لسياسة الداي حسين الداخلية عدة تداعيات على أمن و استقرار الإيالة حيث أدت إلى ظهور عدة انتفاضات في معظم أرجاء الإيالة، والتي تزايدت خطورتها وحدّتها مع مطلع القرن 19 م كرد فعل على الوضع الذي وصل إليه المجتمع بسبب العامل الرئيسي المتمثل في السياسة الداخلية والاضطهادية لحكومة الإيالة.[1]

ومن أبرز الثورات التي واجهها الداي حسين وباياته هي:

تمرد سنة 1819 م: الذي قاده محمد أوقاسي الذي شاركت فيه 16 زمالة في عمراوة، وتم قتله سنة 1820م من طرف الأتراك وإخماد الثورة.

كما واجهت الداي حسين قبيلة بني جنّاد بعد إصداره التخلي عن أخشاب الغابات نواحي بجاية واستبدالها بغابات الزان أين اعترضوا على ذلك مما اضطر الداي إلى طردهم من أماكن عملهم بالمدينة، وكان يبلغ عددهم في الجزائر حوالي مائتي شخصا، كما قام الداي الحسين بإرسال محمد بن كانون (شاوش الآغا) لغزو بني جنّاد، واعتبرت بداية الحرب كما التحق بنو واغنون بالتمرد بقيادة أحمد نايث يحيى، وكانوا يشتكون الضرائب الثقيلة وأعمال الصخرة، وخلال سنة 1825 م استسلمت قبيلة واغنون ودفعت الضريبة، أمّا قبيلة جنّاد فاضطرّ للتفاوض معهم وأعلن عن إقامة السلم.[2]

ومن أبرز الثورات المحلية التي واجهت الداي حسين وكانت من بين أسباب سقوط الإيالة الثورة التيجانية التي قامت بدوافع دينية قادها زعيم الطريق التيجانية،[3] الأمر الذي ساعدها على تجنيد السكان ضدّ السلطة العثمانية وكانت من بين أسبابها الرئيسية هي اللجوء فئات المجتمع الجزائري إلى قوة جديدة يحتمي بها بعد تعبه ونهبه بسبب سياسة الضرائب المفروضة من طرف الداي، فوجدوا في مشاريع الطرق الصوفية منفذا يخلّصهم من ذلك، ومن بينها الطريقة التجانية التي ظهرت خاصة بعد عودة ولد سيدي أحمد من المغرب الأقصى إلى عين ماضي وخلال سنة 1820 م طلب النداء من باي وهران حسّان الذي لبّى النداء، ولكن تم دفع المال مقابل تخليه عن الهجوم فأخذ المال وبعده 36 ساعة هاجمها، لكن لم ينجح في ذلك.

---

[1] محمد بوشنافي، مرجع سابق، ص 100.

[2] صالح عبّاد، مرجع سابق، ص225- 226.

[3] **الطريقة التيجانية:** تنسب إلى مؤسسها الشيخ أبو العباس بن محمد بن المختار بن سالم التيجاني، المولود بعين ماضي، وهو من الأشراف، ولما استقرّ بالبيّض وقع له ما يسمى بالفتح الرباني سنة 1782 م، ينظر، محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، كلية الآداب، دمشق، 1969 م، ص 80.

وخلال سنة 1826 م تجهزوا بدعم من قبائل لرباع وسكان القصور ولكن في طريقهم تم مواجهات قبائل زغدو أين تم إصابة أحمد الكبير، وفي سنة 1827 م، عادوا مرّة أخرى نحو وهران بقيادة محمد الكبير وبلغوا الأسوار وصارت الاشتباكات، وكادوا أن يصلوا إلى هدفهم لولا مؤامرات قبيلة بني هاشم وتخليهم عنهم وبقيت قبيلة زاكور تقاتل إلى آخر شخص قتل، ولقد تم قتل محمد الكبير التيجاني وقطع رأسه إلى الداي حيث صلب قبالة الباب الجديد.[1]

(ب).التحديات الطبيعية:

في نهاية المرحلة الأخيرة من الإيالة أصبحت الحالة الاجتماعية تزداد سوءا على سكان الإيالة وعلى الداي حسين ممّا أثّر سلبا في نمو السكان ونمط عيشهم وأسلوبهم ورأيهم اتجاه حكومة الداي حسين، بحيث عرفت الجزائر خلال أواخر العهد العثماني هزات أرضية عنيفة منها زلزال البليدة الذي وقع أواخر شعبان من سنة 1822 م، ولقد كان عنيفا ومهلكا للسكان والمدينة أين تم إعادة بناء مدينة جديدة بالقرب من التي تهدمت وكان الزلزال يتكرر في الآونة الأخيرة ما بين 1822 م و 1825 م و 1830 م.[2]

(ج). التحديات الصحية:

تعرض سكان الإيالة للمجاعات ومنها المجاعة التي شهدها الداي حسين أثناء بداية حكمه، لكنه تصرف بحكمة بحيث اشترى خمسين ألف صاع من الحبوب من موانئ البحر الأسود لتغطية استهلاك مدينة الجزائر.

كذلك وباء الطاعون الذي افتكّ بثلث سكان الجزائر الذي يرجع ظهوره لبداية القرن 16 م، لكنه عاد وانتشر حتى إلى غاية 1822 م، بحيث كانت مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة أكثر المتضررين، ووصل حتى إلى صحراء الجزائر، وفي ظل ذلك اتخذ الداي نظام الحجر الصحي (الكرنتينا)(Quarantaine) وهي كلمة إيطالية تعني 40 ،حيث كان الواردون من الخارج الذين يشتبه فيهم بالوباء يحتجزون في الحجر الصحي 40 يوم حتى تثبت سلامته من الوباء.[3]

---

[1] صالح عبّاد، مرجع سابق، ص 230-231.

[2] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 155.

[3] جليل بن عتو، **الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 01، 2022 ، ص 648- 649.

(ب).سياسته الخارجية :

وتتمثل السياسة الخارجية للداي حسين في مجموع المعاهدات والاتفاقيات وحالات السلم وحتى الحرب مع الدول الخارجية التي كان يتواصل معها سواء اقتصاديا أو دبلوماسيا أو حتى التي سعت من قبل منذ أن كانت الإيالة الجزائرية قوة في الحوض تهابها جميع من ذكرت لديها وتسارع لإقامة علاقات معها من أجل تحقيق مصالحها .

ب1.مع الدولة العثمانية :

كانت علاقة الداي حسين بالدولة العثمانية خلال الفترة(1818م- 1830م) عرفت باستقلال الإيالة سياسيا عن الدولة العثمانية وأصبحت تابعة رسميا ولا تتدخل الدولة العثمانية في شؤونها الداخلية، وحتى في علاقاتها وتجارتها الخارجية، ولكن بقيت المراسلات وذلك الاسم، وكان الداي لا يريد الاستغناء أو يريد قطع العلاقة معها بل كانت هناك علاقات حسنة وطيبة خاصة من الناحية الدينية، وكان الداي حسين يعمل على توطيد هذه العلاقات ومن مظاهر السياسة :

- بحيث لم تقصر الإيالة في استعانة الباب العالي بالجزائر على استدعاء سفنها لمساعدة الأسطول العثماني في حروبه، كما اعتمد الباب العالي أيضا كمدرسة بحرية ظلّت طوال ثلاثة قرون تزود الدولة العثمانية بأفضل بحاراتها وأكبر قادة أسطولها أمثال الطاهر باشا الذي كان قائد الحرب 1827م ضد اليونان التي أبلى فيها بلاء حسنا. [1]

- كذلك تميزت العلاقة بين الداي حسين والباب العالي من خلال إرسال محمود الثاني(1808م-1939م)فرمان الترسيم وذلك بعد ستة أشهر فقط من تعيينه، وقام الداي حسين بإرسال هدايا للسلطان خلال سنة 1819م، وكانت تتمثل الهدايا في الأشياء الرمزية الفاخرة المصنوعة بالجزائر، وكذلك الهدايا الباهظة المصنوعة من الذهب مثل البنادق والسيوف.... الخ. [2]

- كذلك من بين العناصر التي تبين ربط الجزائر بالباب العالي وطبيعة التواصل بينهما هي الوكلاء الذين تواجدوا باسطنبول يطلق عليهم اسم قبوكتنداس، بحيث كانوا يشكلون حلقة وصل من وإلى الباب العالي والإيالة الجزائرية، وتجسد ذلك من خلال حرب الباب العالي مع روسيا في عام 1829م الذي أعد تقريرا حول هذه الحرب التي طلبت الدولة العلية مساعدة من الداي حسين بالجيش لكن لم يستطع تلبية النداء بسبب الحصار الفرنسي على سواحل الجزائر.

---

[1] خليفة حماش، **العلاقات بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من سنة(1798م- 1830م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعه الإسكندرية، 1988م، ص 145- 146.

[2] مرجع نفسه، ص 102

- ومن مظاهر العلاقات التي كانت تربط الجزائر بالباب العالي نجد الوكلاء الذين لعبوا دورا مهما في العلاقات بين البلدين، بحيث كانوا عبارة عن حلقة وصل، ونجد ذلك من خلال المراسلات والفرمانات التي كانت بينهما، ومن أمثلتها نذكر بعض وثائق الكشاف التي ذكرت في كتاب خليفة حماش، ومنها:

- الوثيقة 37 التي هي عبارة عن رسالة من الحاج حسين باشا داي الجزائر بأزمير إلى حسين باشا في 19 رمضان 1234 هـ/04 أفريل 1818 م.

- كذلك الوثيقة 33 رسالة من الحاج خليل بمدينة أزمير إلى حسين باشا في نهاية عام 1234 الموافق لـ 14 مارس 1828 م.[1]

- تلبية نداء ودعم الأسطول الجزائري مع الدولة العثمانية في معركة نافارين 1827م المعركة التي تم تدمير فيها الأسطول العثماني (تم تطرق إليها في الفصل الثالث بالتفصيل). [2]

- وامتدت الدولة العثمانية على مساعدة الجزائر العسكرية من خلال سعيها سنة 1824م لتشجيع الجزائر وإرسال التبريكات عندما هزمت الإنجليز وتم إرسال فرمان همايونا وأطلعهم على ضرورة مشاركته لأسطول العثماني في حروبها. [3]

- وكما يؤكد سبنسر بأن الجزائريين أبدوا سياستهم إلى أبعد الحدود لتأكيد ولائهم للإمبراطورية فسك النقود وخطب الجمعة والصلوات في المساجد كانت باسم السلطان ويدعى فيه لصحته وازدهاره كخليفة، بحيث كانت السياسة بينهما الاعتماد المتبادل والدعم الذي يعطيه كل منهما للآخر في أوقات الأزمة.[4]

ب2.مع دول الجوار :

مع تونس عرفت العلاقة نوعا من التوتر تارة وبين السلم والهدوء تارة أخرى، بحيث كانت الظروف الداخلية والخارجية متحكمة في ذلك وعند فترة حكم الداي حسين كانت العلاقات في صلح واتفاق بينهم لكن خلال سنة 1820م وقعت مناوشات بين الطرفين بسبب إنقاض المعاهدة التي كانت مبرمة في عهد علي باشا بعدم مهاجمة السفن التونسية ووفي رمضان سنة 1235هـ / جوان- جويلية1820م أخذت مراكب لبعض التجار التونسيين، ولما تم تعميرها أقلعت للجزائر، وفي يوم الأربعاء 7 فيفري 1821م الرابع من جمادى الأول 1236هـ عندما قرر الباي التونسي خروج الحملة جاءت رياح قوية جدا لدرجة تعذر الخروج عليها، وأصبح الأسطول

---

[1] خليفة حماش، **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ج1، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، 2016، ص 6-7.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، ط2، دار البصائر النشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 310.

[3] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 624.

[4] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع، تق عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر الجزائر، 2006م، ص 196.

التونسي يصارع الرياح لقد تكبدوا خسائر بسبب دوام الرياح لعدة أيام وقوة الأمواج مما أدى إلى خسائر وحصل لها ذل أمام الجزائر[1].

الصلح بين الجزائر وتونس 1821م: حينما اشتد الصراع بين الإيالتين عملت الدولة العثمانية على عقد الصلح بينهما بحيث طلبت من تونس والجزائر إرسال كل واحد مبعوث تم سماع المبعوث التونسي الذي أدلى: "أنهم مظلومين وأن التعدي حصل من الجزائر... " تكلم المبعوث الجزائري: "..... أن تونس هلكهم وكانوا يأخذون الغرامة منها وتونس رعية للجزائر" وكانت طريقة كلامه فيها تقليل الأدب حسب ما نقله الزهار في كتابه فانفعل الوزير العثماني وقال: "..... البلد من بلاد السلطان ولا يمكن أن تقع عداوة بين المسلمين وأهل تونس قائمون بأنفسهم مثلكم أما العطاء فكان هدية والآن لاحق لكم عليهم...." ثم أمر بالصلح بينهما كتب لكل أمير كتابا بذلك: "...وانطفأت نار الفتنة التي كانت بين الطرفين...." ولما وصل الفرمان لأميري البلدين عندئذ تم الصلح..[2]

وفي سنة 1242هـ ظهر الخلاف مع تونس والجزائر دون مبرر يستدعي ذلك بحيث هرب بعض العساكر الأوجاق إلى تونس فطلب الداي حسين بإعادتهم وأخبر أمير اسطنبول بضرورة إرجاعهم لكن حكام تونس رفضوا ذلك.[3]

مع مصر لم نرى الكثير من السياسة بين الطرفين في الفترة المدروسة ماعدا خلال ثلاث سنوات الأخيرة بعد الحصار الفرنسي للجزائر أين سعى محمد علي باشا ولي مصر رسالة إلى الداي حسين ينصحه ويقترح عليه بضرورة التفاوض مع فرنسا والسلام معها بحيث حسب اطلاعي فإن هات الخطوة التي قام بها محمد علي باشا لم تكن حبا في الجزائر إنما كانت تكملة للمشروع المصري الفرنسي (تم ذكر ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث).

ولقد كان رد حسين عليه قائلا: " كل شخص مستقل برأيه فانظر إلى ولايتك وبلدك فأنا لست محتاجا لنصائحك[4]" .

ب3.مع الدول الأوروبية :

مع إنجلترا كانت علاقات متوترة أكثر منها حسنة بين الإيالة الجزائرية وإنجلترا بحيث خلال سنة 1819م قدم وفد إنجليزي إلى الداي حسين بقيادة جوريان وأخبر الداي عن ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر اكس لاشابيل الذي

[1] ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3،ص 134.
[2] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 146.
[3] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 624.
[4] عزيز سامح آلتر، نفسه، ص 634.

ينص على تحريم القرصنة وتجارة الرقيق لكن رفض الداي ذلك والتوقيع عليه، بحيث قال هاته القرارات لم تكن في عهده ولا شأن له فيها ولا يعترف بما سبقه من أعمال وبأن له الحق في ذلك، أما تجارة الرقيق فلم يعطي رأيا فيها وبقيت الحالة على هدوء. [1]

في سنة 1823م قام بعض العاملين بالقنصلية الإنجليزية بالتمرد على سفينة أمريكية رست بميناء بجاية، وعندما سمع الداي بذلك طلب إحضارهم فردت القنصلية بالرفض وعدم تسليم عمالها، الأمر الذي أغضب الداي حسين، وبعث بجيش لجلبهم بالقوة وبعد مناقشات طويلة عاد إلى بلاده، وفي نفس السنة طلبت إنجلترا إعادة قنصلها وطلبت التراضي والتأمينات، كما طلبت إعطاء الأفضلية للقناصل الإنجليز عن بقية الدول الأخرى ولم يقبل الداي حسين بإرجاع القنصل لأنه أصبح منبوذا من طرف الأهالي. [2]

وفي 12 جويلية1824م جاء الأسطول الإنجليزي لمحاربة الأسطول الجزائري واستمرت الحرب إلى يوم 29 جويلية، ولم تستطع الإنجليز أن تنال من حصون الجزائر وأسطولها وبهذه الهزيمة أصبح الداي حسين يشعر أنه أصبح قوة لا تغلب وأنه يمكن أن ينال من دول أوروبا. [3]

مع فرنسا عندما نقارن السياسة الخارجية للإيالة الجزائرية، فنجد أن فرنسا أول الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات مع الإيالة منذ القرن 16م، بحيث كانت بامتيازات تجارية (حق صيد المرجان في عنابة والقالة مقابل دفع ضرائب وتصدير الحبوب إلى أوروبا). [4]

وعندما تولى حسين الداي مقاليد الحكم فلقد تطورت سياسته وعلاقته مع فرنسا إلى الأسوء بسبب قدوم حملة 1819م فرنسا وإنجلترا إلى داي مجبرينه على تنفيذ قرارات مؤتمر اكس لاشبيل بحيث رفض الداي ذلك. [5]

ولقد قام الداي حسين بتبني قضية الديون الجزائرية التي كانت السبب في انهيار العلاقات وتغيير الأوضاع رأسا على عقب في الجزائر بحيث كان بكري وبوشناق [6]يقومون بشراء القمح بأسعار جد رخيصة، ولقد كانت أوضاع

---

[1] أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، المطبعة العربية، الجزائر، 1350هـ، ص 42.

[2] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 623.

[3] أحمد توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[4] سعد الله أبو القاسم، مرجع سابق، ص

[5] التر عزيز سامح، مرجع سابق، ص 622.

[6] **بكري وبوشناق:** أسرتين يهوديتين من أصل ليفورني بإيطاليا استقر بالجزائر خلال القرن 18، أسرة بوشناق هي الأولى التي استقرت بالجزائر والتحقت أسرة بكري بدورها وارتبطوا بينهما بأواصر المصاهرة بحيث شكلت شركه للتجارة، وأصبحوا يلعبون دورا بارزا في المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا، حتى تجارة الخشب كانوا مسيطرين عليها محتكرينها وبقي الحال إلى عهد الداي حسين بحيث كانوا السبب الأكبر والذريعة الأولى في احتلال الجزائر. ينظر، حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية..**، مرجع سابق، ص 44.

الشعب من سيء إلى أسوء ويبيعانها إلى فرنسا بأضعاف السعر، كما قاموا بالاستدانة من الداي بعض ملايين الفرنكات الفرنسية و تماطلا في الدفع، وبالمقابل كانوا يحققون لأنفسهم أرباحا باهظة.

وبما أن الداي علي الذي سبق الداي حسين فإنه كان يتابع قضية الديون بحيث واصل الداي حسين مهمة استرجاع الديون، ففي 24 جويلية1820 م في عهد الداي حسين تم تصويت من طرف البرلمان بالموافقة على تخصيص 7 ملايين لمستحقيها بموجب اتفاقية 28 أكتوبر 1819م على تخفيض الضريبة السنوية على الامتيازات الفرنسية من 300000 فرنكا إلى 118,000 فرنكا فقط، وانخفض الدين ليصبح سبعة ملايين تدفع على 12 قسط كل قسط يساوي 583.33333 فرنكا تدفع كل خمسة أيام وتعرف باتفاقية 28 أكتوبر 1819م. [1] معاهدة 24 جويلية1820م الخاصة بالباستون التي وقع عليها الداي ودوفال وتتمحور حول التجارة وصيد المرجان.[2]

لقد قام ألكسندر دوفال بمخالفة هذه التعليمات ابن أخ القنصل دوفال سنة 1825 م بتسليح بعض الأماكن الخاصة بهم المتواجدة في منطقة بونة والقالة، وبذلك فهم الداي حسين من خلال هذا العمل إلى جعل هذه المناطق التي تم تحصينها إلى مستعمرة فرنسية خاصة بهم، وبذلك أمر بتنفيذ الأمر عن طريق تجهيز قوة عسكرية، وقام بتهديم جميع التحصينات التي قام بها دوفال وتم طردهم من المنطقة.[3]

ولقد كان الداي تظهر شكوكه حول القنصل دوفال الذي اعتبره يخطط ضده وازداد تشككه عندما قام القنصل باتهام الداي حسين بالمخادعة في نصوص الاستيلاء على سفينة يملكها البابا من طرف القراصنة الجزائريين بحيث أخذوهما وباعوهما، وكانت الدولة البابوية ليست لها معاهدة علاقات مع الجزائر ولا تدفع جزية. [4]

وبهذا يكون دوفال قد كان الفتيل الذي أشعل نار الفتنة وزاد من حدتها من خلال حادثة المروحة 1827م التي بها انتهت العلاقات الجزائرية، وانتهت سياسة الداي حسين الخارجية مع فرنسا وتغير جديد في مسار التاريخ للإيالة(تعمقنا أكثر في الفصل الثالث حول هذه النقطة لتفادي تجنب التكرار) .[5]

وفي نهاية الفصل هذا الذي يتحدث عن شخصية الداي حسين كشخصية سياسية منذ النشأة حتى فترة حكمه، بحيث كان الداي حسين رجلا منذ صغره متمكّنا في الجيش، وهذا ما أهّله ليعلو كرسي الداي، الذي

---

[1] لیامین زروال، مرجع سابق، ص 79.

[2] جمال قنان، **معاهدة الجزائر مع فرنسا**(1619م- 1830م)، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2007م، ص 348.

[3] عزيز سامح آلتر، مرجع سابق، ص 629.

[4] وليم سبنسر، مصدر سابق، ص 219.

[5] Roux, la France et l'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris, A lacan, 1832, p 523.

حكم في فترة كانت لإيالة تعيش تراجعا وضعفا في جميع المجالات لكنّه حاول ضبط أمور الإيالة خاصة اقتصاديا، كما عمل على نشر الأمن والاستقرار عن طريق ردع التمردات الداخلية(الثورات المحلية) والخارجية التي كلّفته غاليا والدّخول في معاهدات وتنازلات كلّفت الجزائر فيما بعد .

الفصل الثاني: الباي محمد الصادق ودوره في قيادة إيالة تونس 1859 / 1881

تمهيد:

عندما تم إلحاق تونس بالدولة العثمانية 1554م، بحيث حكمت الأسرة الحسينية وتسلمت زمام الحكم من عهد الدايات إلى البايات وأصبح الحكم متوارثا بينهما، ومن بين الأحداث التي تعاقبت المراحل المرحلة الأخيرة من عمر الحكم العثماني في فترة الباي محمد الصادق الذي عرف عهده مجموعة الإصلاحات والكثير من الأحداث على الصعيد الداخلي وظهور الأطماع الخارجية، وهذا ما سندخل في تفاصيله من خلال فصلنا هذا .

1.لمحة عن شخصية الباي محمد الصادق :

(أ).التنشئة الاجتماعية :

ولد محمد الصادق بن حسين بن محمود باي في 07 فيفري 1813 م، وهو من البايات الذين توالوا على كرسي العرش بتونس، تميز الباي محمد الصادق حسب ما جاء به في كتاب الجيش التونسي بالجهل والأمية، بحيث قيل عنه أنه ضعيف الشخصية. [1]وقيل أنّ أمه حفيدة الداي المعروف عثمان داي. [2]

كما تميزت صفاته منذ صغره بالخمول الذهني وميله الشديد إلى الترف، كما كان ينحاز كثيرا إلى اللهو مما جعل فيه صفة الانحلال الخلقي ميزة تميزه[3] ومعروف أنه ينتمي إلى بايات الأسرة الحسينية [4]التي عرفت بتوارث الحكام على عرش الإيالة التونسية .

ولقد عرف بتعلمه الفروسية مع أخيه محمد باي بحيث ركز والدهم على ذلك، لكنه لم يعرّج شيء من أشياء التهذيب والأخلاق التي يجب أن يتعلمها مثله مثل أبناء الملوك فكان على الفطرة إلى الأمية أقرب. [5]

---

[1] بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**، تق، عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1995، ص 65.

[2] أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص 185.

[3] عبد الجيل التميمي، مرجع سابق، ص 65

[4] **الأسرة الحسينية:** ترجع جذور الأسرة الحسينية إلى جزيرة كندية بحيث حسين بن علي بعير هو مؤسس الأسرة الحسينية، ولقد فضل حكام هذه الأسرة رقم الباي لأن كلمة الداي تعرضت للامتهان إبان تغلب الأسرة المرادية وتمسكوا بلقب الباي حتى ان أصبحت اسطنبول تمنحهم لقب الباشا فكان حاكم البلاد يتجلى باللقبين معا. ينظر، عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتاب العربية الشرقية للنشر، تونس، 1332هـ، ص 149.

[5] أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 185.

(ب).وصول الصادق باي للسلطة :

لمحة عن الظروف قبل تولي السلطة: كانت تعيش الإيالة التونسية خلال الفترة التي سبقت الصادق باي نوعا من التطور والازدهار وعرفت ظهور عهد الأمان. [1](انظر ملحق رقم 08)الذي كان قد صدر في 9 سبتمبر 1857م، والذي يعد حدثا مهما خلال العصر الحديث، ولقد دامت هذه الوثيقة كدليل ومصدر أساسي لمعرفة مدى تطور البلد على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي قبل أن تتعرض للحماية الفرنسية 1881.

وكان حكم محمد باي [2]خلال(1855م-1859م) بحيث عرف بإصداره قانونا سياسيا لسائر البلاد على اختلاف مذاهبهم والذي تضمن 11 قاعدة أصولية وبعد وفاته خلفه أخوه .

تولى محمد الصادق السلطة عن طريق الوراثة، ورث الحكم عن أخيه بشكل طبيعي في 23 ديسمبر 1859م، وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس منذ سنة 1705 م، و حصل على لقب مشير دون صعوبة من السلطان العثماني مثل سابقيه وأصبح يدعى بالمشير الثالث .

ولقد دام حكمه 22 سنة كاملة. [3]

كما تميز خلال فترة حكمه ببعده عن الحكم وتولى وزرائه ذلك فكان قليل الاكتراث بمنصبه فلم يهتم بشؤون البلاد بحيث ترك أمور السياسة ومطالب الناس وحاجياتهم إلى وزيره الأكبر [4]وأعوانهم بحيث وصفه الكاتب محمد أمين بحيث قال: " أما إدارة البلاد ففوضى أي فوضى؟ الحاكم حاكم بأمره وأحبّ الناس إليه من يجمع له المال من حلّة وحرامه، ولا ضبط في دخل ولا خرج، والعدل والظلم متروكان للمصادفات فإن تولى بعض الأمور عادل عدل، وكان العدل موقوتا بحياته -وقلما يكون- ونظام القضاء والجيش والإدارة والضرائب وجباية المال وإنفاقه على النمط العتيق البالي، وكثير من الأمور تنفذ بالأوامر الشفوية لا مرجع لها ولا يمكن الحساب عليها..... " [5]

---

[1] **عهد الأمان:** وثيقة تتكون من مقدمة و 11 مادة وتشير المقدمة إلى وجوب الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية باعتبار أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة التونسية وان الباي والسكان مسلمون وأن الدولة العثمانية تؤكد الأمانة لرعاياها، ينظر، أحمد بن نعماني، **الأمان في تونس العثمانية**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد10، 2021م، ص 73.

[2] **محمد باي:** مقداما فارسا راميا طلق المحيا يغلب عليه الحياء حكم الإيالة التونسية ما بين كان رفيقا بالرعية بعيدا عن العسل في الجباية ومن أعماله المخلده وثيقة عهد الأمان، ينظر، ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 267.

[3] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص ص 63- 65.

[4] نفسه، ص 65

[5] أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، د. ط، دار النهضة المصرية للنشر، القاهرة، 1948م، ص 150.

(ج).سياسة الباي محمد الصادق في قيادته للإيالة تونس

1.السياسة الداخلية :

من الناحية السياسية عند تولي محمد الصادق باي (انظر ملحق رقم 02) كرسي العرش على الإيالة التونسية قام بعدة إنجازات في شتى المجالات، وأصدر عدة قوانين وإصلاحات ومن أبرزها تعيين أعضاء المجلس الأكبر الذي كان يتكون من 60 عضوا، منهم ثلث ينتمون إلى الوزراء ورجال الدولة وهم مجلس يطبقون القرارات ويحفظون الأمن والأمان للسكان، ولقد عقد أول دوراته يوم 19 أوت 1860م. [1]

وكان من قرارات هذا الاجتماع ولادة دستور جديد الذي نص على نظام الملكية الدستورية وتضمن على ثلاثة أشياء مهمة هي :

- ضمان التزامات عهد الأمان
- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية
- إنشاء شبكة المحاكم التي تباشر القضاء. [2]

ضمان التزامات عهد الأمان: استبشر الناس بذلك خيرا لأنه يرون فيه القانون الذي يحقق الأمن والأمان في حياة الناس حتى أن بعض شعراء المؤيدون له امتدحه (الدستور)

كـادت مـنى الإسـلام تكـذب أهلهـا لم تمهـــد بصـــادق ســـلطان

الصـــادق العزمـــان ســـيف الله ذي الحـــدين: رأي ثاقـــب وبيـــان[3]

واعتمد النظام السياسي على ثلاثة أركان، الباي أولا، الوزراء ثانيا، المجلس الأهلي ثالثا، ولقد أقيم على بعض المبادئ من مشاركة المجلس في السلطة التشريعية وبقاء السلطة التنفيذية كاملة في قبضة الباي ووزرائه واستقلال السلطة القضائية ومساواة بين المسلمين وغير المسلمين. [4]

---

[1] أمال مكصور، فضيلة كارومي، **الحركة الإصلاحية بتونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**(1850-1881م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية تخصص تاريخ المغرب المعاصر، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019/ 2020م، ص 13.

[2] أحمد بن نعماني، مرجع سابق، ص 85.

[3] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 85.

[4] علي البهلوان، **تونس الثائرة**، د. ط، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م، ص 105.

السلطة التنفيذية: السلطة كاملة في قبضة الباي هو الممثل الوحيد للبلاد في علاقاتها مع الدول الأجنبية، وكذلك القيادة العليا للجيش، وهو يمثل القاضي الأعلى، كما تم تحديد مهمة الوزراء ومساعدتهم للباي في سلطته التنفيذية هاته .

السلطة التشريعية: تصدر وتسنّ القوانين من مشمولات الأمير والمجلس الأعلى إقرار القوانين العادية بالتصويت من طرف المجلس، ويوافق عليها الباي، أما القوانين التي تخص موازنة الدولة فإن الباي يقررها بإعانة المجلس الأعلى .

السلطة القضائية: لا دخل للأمير ولا المجلس الأعلى في السلطة القضائية، بحيث أصبحت السلطة القضائية للمحاكم العشر بحيث قسم مراحل القضاء كالتالي :

- القضاء الابتدائي
- محاكم الاستئناف
- محاكم التعقيب

والقضاة في مناصبهم مدى الحياة وتطبق أحكامها من قبل السلطة التنفيذية التي تنفذ وفقط. [1]

وخلاصة القول أن الدستور 1861م كان في محتواه نظاما حقيقيا مقتبسا من النظم الغربية، غير أن هذا الدستور تم إلغاء العمل به خلال سنة 1864م بسبب الظروف التي واكبتها تونس، بحيث قام الصادق باي المحب للترف وغير الطموح إلى تسليم زمام أموره لوزيره الأكبر مصطفى خزندار[2] مدة 14 سنة وأودعه كل مقاليد الأمور السياسية والرسمية ومن هنا فإن بنود الدستور بقيت حبرا على ورق.[3]

ب/اقتصاديا :

إن الإصلاح في عهد محمد صادق باي مس كذلك الناحية الاقتصادية وأجرى تغييرات في المناصب لكن لم يكونوا عند حسن ظنه .

مصطفى خزندار: الذي تولى شؤون الدولة سياسيا وماليا قام باقتراض المال من فرنسا وإنجلترا سنة 1863م مبلغ 39 مليون بفائض 7% والتزمت بضرورة دفع 4.2 فرنك سنويا لمدة 15 سنة وارتفع المبلغ حتى وصل 65.1 مليون فرنك، تميزت سياسة مصطفى خزندار بالنهب والسرقة المطلقة للمال، بحيث كان يساعد البايات على

[1] علي البهلوان، مرجع سابق، ص 107.

[2] **مصطفى خزندار:** يوناني الأصل ولد في إحدى جزر اليونان 1817م، وبيع صغيرا في أسواق اسطنبول، في المرة الثانية تم شرائه من طرف بايات تونس أين تربى في قصور الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس وتعلم الإسلام وعلوم الدين. ينظر، عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 68.

[3] نفسه، ص 67.

الإسراف والقسوة في جباية الضرائب، بحيث اعتبر هو المتسبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية والوقوع في أزمة الديون [1]بحيث بلغ مجموعها حوالي 160 مليون فرنك [2]

تكوين اللجنة المالية: تكونت هذه اللجنة بعد اشتداد الديون وتأزم الوضع الاقتصادي، بحيث شهدت البلاد فقر ومجاعة وسوء الأحوال بسبب تدهور النظام الصناعي والزراعي الذي أهلكته سياسة الضرائب التي فرضتها حكومة الصادق باي على السكان وأصبحت فادحة مما جعل الإنتاج ينقص ويتضاءل والديون تتراكم وهذا ما زاد سوء الأحوال أكثر فأكثر .

بحيث تم تسليم مصلحة الجمارك للأجانب مقابل ما اقترضته من أموال فزادت الأحوال اضطرابا وانتهى الأمر بتكوين اللجنة مالية دولية تحت رئاسة الجنرال خير الدين [3]وعملت على توحيد الديون وما لبثت حتى أصبحت نزاعا جديدا فيما بعد. [4]

في عهد الصادق باي سعى المصلح التونسي الكبير خير الدين باشا في تحديد أحوال البلاد التي كانت غارقة في الفوضى السياسية والمالية خاصة خلال سنة 1873 م حتى وإن لم يبق طويلا فإنه حاول إصلاح الأمور المالية والاقتصادية وتوقيف نزيف الأموال الذي شهدته الإيالة التونسية.[5]

حيث عمل على النهوض بالفلاحة عن طريق إصداره قانون الخماسة وحماية الفلاح، كما عمل على تنظيم الجمارك ورفع ضريبة الاستيراد 5% وحفز على المحافز الجمركية لمنع التهريب وحماية التجارة، كما عمل على إنشاء سجل للصادرات والواردات وسجل لتوزيع الأراضي الزراعية الأميرية على سكان البادية .

كما أولى اهتماما هاما بالقطاع الصناعي بحيث أصدر قانون يضبط حقوق وواجبات العمل الصناعيين وتنظيم العلاقة بينهما .

انتهاج السياسة جديدة تمثلت في التقشف عن طريق خفض ميزانية الباي وحاشيته أين تمت المصالحة بين المواطنين والدولة أين أصبحوا يرونها بعين جهاز خدمتهم لا أداة لاستغلالهم. [6]

---

[1] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص69.

[2] آمال مكصور وآخرون، مرجع سابق، ص 15.

[3] **خير الدين:** شركسي الأصل من أسرة شركسية ومن قبائل بدوية تسكن البقعة الشمالية الغربية من بحر قزوين خطف وهو صغير وبيع في سوق أين تم شرائه من طرف الباي أحمد فترى في قصره ومارس السياسة والأدب ومن مؤلفاته أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. ينظر، محمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، د. ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948م، ص 146 .

[4] ثامر الحبيب، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة للنشر والتوزيع، د. ت، د. ب، ص 26.

[5] علي البهلوان، مرجع سابق، ص 107.

[6] آمال مكصور، مرجع سابق، ص 214.

كما قام بترغيب أي رغّب السكان في غراسة الزيتون والنخيل بتوزيع الأراضي الدولية على صغار الفلاحين فعهد إلى أرض متسعة بناحية صفاقس كانت عائلة السيالة واضعة يدها عليها، فأرجعها إلى الدولة ووزعها قطعا متناسبة على من يغرسها زيتونا من الأهالي كما قام بكراء أراضي الفحص وزغوان ومجاز الباب توظيف كراء سنويا طفيفا لمساعدة الضعفاء المالكين. [1]

من الناحية العسكرية لقد أحدث الصادق باي مجموعة من القوانين التي غيرت في المنظومة الدفاعية بإيالة تونس تخص الجيش الممتدة من عهد الأمان ومن الدستور، بحيث أحدث جميع أطر الهياكل للجيش الإدارية والقضائية، مما جعل هذا التنظيم يغير الحياة العسكرية للجيش ومن بين هذه القوانين إصدار وتشكيل وزارة خاصة بالجيش،[2] وهي :

وزارة الحرب: عرفت هذه الوزارة بأنها تهتم بكل ما يخص الجيش وتتلقى سائر ما يريد من الجنرالات وجميع مطالب العسكر وتبليغ العسكر جميع القوانين الصادرة من الحكم وينقسم عمل وزارة الحرب إلى عدة أقسام :

القسم الأول: يهتم بأسماء العساكر، القسم الثاني ضبط مستلزمات العسكر، القسم الثالث يضبط أسماء الصباحية، القسم الرابع حسابات وزارة الحرب .

والشخص الذي يتولى وزارة الحرب يسمى بالفريق ومن الذين توالوا على هذا المنصب منذ مجيء الصادق باي نجد مصطفى اغا، خزندار، أحمد زروق.... الخ

وزارة البحر: وهي وظيفة مزدوجة مدنية وعسكرية تهتم بأحوال الميناء والبضائع المصدرة والموردة ويشرفون عليها غالبا جنود البحرية فعملها يختص بحلق الوادي وأبراجه وحصونه.... الخ

فيتولى وزارة البحر برتبة فريق وتولها في عهد الصادق باي ستة وزراء هم على التوالي: خير الدين باشا، إسماعيل كاهية، محمد خزندار، مصطفى ابن إسماعيل، أحمد زروق. [3]

كما أصدر الباي محمد الصادق قانون التجنيد الذي طبقه سنة 1860م، بحيث جعله قانون كفاية بمعنى إجباري ويتم اختيار المجندون عن طريق القرعة، بحيث تمس الفئة العمرية ما بين 18 و 30 سنة، ولقد كانت الخدمة العسكرية محددة بخمس سنوات، وعندما يخرج يصبح رديفا لمدة سبع سنوات ولا يطالب إلا في حالة طوارئ للبلاد أو حالة حرب، ويشرف على القرعة شيخ البلد وضابط عسكر وكاتب وقاضي وطبيب .

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 176.

[2] آمال مكصور، مرجع سابق، ص 15.

[3] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 77.

كما استثنى القانون بعض الحالات الخاصة للأفراد: وحيد أبويه والمعيل للأرملة وصاحب العاهة والذي لم يحفظ القرآن حتى سنة 18 سنة. [1]

كما قام الباي الصادق بإصدار عدة قوانين كقوانين خدمة المخازنية في السفر والإقامة، قانون المحلة. [2] قانون عسكر الرديف، قانون القضاء العسكري، كل هاته القوانين كان يهدف محمد الصادق باي لتنظيم وإعادة الروح للإيالة من خلال تقوية الخرسانة العسكرية التي تعتبر مهمة وأهم خاصة في فترته الحساسة(1859م-1881م)[3]

كما كان يقاضي كل مستبد ظالم يمس بالجيش وهيبته مثل ما فعله أحمد زروق وزير الحرب الذي بدد أموال كبيرة خلال مواجهته لثورة ابن غداهم سنة 1864م، بحيث أخذها وصرفها في شؤونه الخاصة دون علم واستفادة الجيش منها وانتهى به الأمر بمحاسبته. [4]

الوضع الصحي للجيش كان ضعيفا ومتدهورا بسبب الانهيار الاقتصادي والعجز المالي الذي كانت تونس تعاني منه، كل هذه الظروف أثرت على صحة الوحدات العسكرية رغم القوانين المستحدثة نتيجة رداءة غذاء الجنود وقلة الكساء فكان من لم يمت بالداء يموت بالجوع،[5]

وبالمقابل كان الباي محمد صادق يصدر العديد من أوسمة الافتخار العدد الكبير من الضباط هذه الأوسمة بحيث كانت ثلاثة أنواع ذهب وفضة بالتاج وفضة بدون تاج مثل منحه أوسمة افتخار عند القضاء على ثورة ابن غداهم علي بينما في الجهة الأخرى الجيش أحوج إلى ما يسد رمقهم أو يستر أبدانهم. [6]

تناقص عدد الجنود في جيش الصادق باي عن طريق الفرار من الثكنات أو الهروب من التجنيد أصلا بحيث أصبح الجيش غير قادر على أداء مهامه البسيطة حراسة الأبراج والحصون. [7]

من الناحية الاقتصادية و الثقافية عرفت الحياة الاجتماعية في تونس مع تولي الصادق باي منعرجات في بدايتها إن لم نقل ميسورة الحال أو ساءت أكثر ما بين الفترة(1859م- 1870م)بسبب سياسة النهب والسرقة

---

[1] عبد الجليل التميمي، مرجع نفسه، ص 82.

[2] **المحلة:** جمعها المحلات وهي فرق عسكرية تضم جنود نظاميين وغير نظاميين من أعمالها توطيد الأمن وجباية الضرائب جمع من الأرياف خلال مرتين في السنة. ينظر، عمر جبري، **العقيدة العسكرية للجيش العثماني من خلال نظام الدفشرمة (1518م- 1830م)** ،دورية تاريخية دولية، العدد الثالث، 2019م، ص 144.

[3] آمال مكصور، مرجع سابق، ص 16.

[4] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 79.

[5] مرجع نفسه، ص 174.

[6] نفسه، ص 74.

[7] نفسه، ص 198.

المالية التي عاشتها الإيالة من طرف الوزير الأكبر وأتباعه، مما أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي مباشرة كون الوضع المالي المتحكم الرئيسي في الوضع الاجتماعي بحيث أدت سياسة مضاعفة الضرائب دفعة واحدة، الأمر الذي ترتبت عنه ثورات الشعب التونسي في شكل ثورة محلية ضد نظام الحكم سنة 1864م وهي ثورة ابن غداهم. [1] التي كانت من أسبابها:

- سياسة الضرائب ومنح امتيازات للأوروبيين مما جعل السكان يشعرون بالتهميش التام ويشعرون أن الباي قد باع البلاد للأجانب .

- التجنيد الإجباري والتهميش السياسي والاقتصادي للسكان مما تفاقم من وضعهم مقابل عيش الأجانب في سياسة النهب ومنح الامتيازات [2]الاقتصادية لهم مقابل انتشار المجاعة والأوبئة وسط التونسيين .

- بدأ التوتر والقلق لدى سكان قبيلة الباشية حتى امتد إلى أنحاء البلاد، وقد قاد هذا الانتفاض علي ابن غداهم [3]الذي حقق انتصارات بحيث لاح أن نجمه أذن بالأفول ولم يرض بالأمان الذي عرض عليه من طرف الباي صادق، بحيث حصر اهتمامه في جانب بعض المنافع لنفسه مثل طلبه ضيعة لنفسه تسمى هنشير الروحية وتسمية أتباعه وتعيينهم على رأس عدة عروش، مما أدى إلى مصادقة الباي على هذا الاتفاق، وفي الجهة الأخرى لم يصدق القنصل الفرنسي هذا الأمر لأنه كان داعما للثورة محبا للتمرد على حكومة الباي محمد الصادق، [4]وانتهت الثورة بذلك إلى التوصل إلى اتفاق بين باي محمد الصادق وعلي ابن غداهم في 26 جويلية1864م بتخفيض الضرائب والعفو عن الثوار. [5]

ومن الناحية التعليمية اقتصر التعليم في تونس كما هو معروف على الكتاتيب والمساجد والزوايا، ولقد أدرك محمد الصادق باي بتوجيه من خير الدين التونسي أن الأحوال تتدهور، فلم يجدوا حلا لها سوى أنفع طريقة وهي النهوض بالعلم لأنه يعتبر المحرك الأول والمصلح الأول للأوضاع التي آلت إليها، بحيث استكمالا للجهود والتكاليف من طرف الباي محمد الصادق جرى سنة 1874م تشكيل لجنة بها أعضاء تولى مهمة التعليم وتنظيمه داخل جامع الزيتونة وتم وضع قوانين شملت خمسة أبواب كل باب به 67 فصلا .

---

[1] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 74.

[2] **الامتيازات:** هي الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الباب العالي في عهود ضعفها وانحطاطها. ينظر، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2000م، ص 36.

[3] أحمد بن النعماني، مرجع سابق، ص86.

[4] جان غانياج، **ثورة علي بن غداهم 1864م**، تر، لجنة من كتابه الدولة للشؤون الثقافية، مكتبة المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1965م، ص 53- 54.

[5] أحمد بن نعماني، مرجع سابق، ص. 87

كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل منها المرحلة الأولى: بواقع أربع سنوات، و المرحلة الثانية: ثلاث سنوات بينما المرحلة الثالثة: سنتان. [1]

كما قام بإنشاء إدارة للأوقاف العامة بنظام محكم سنة 1261هـ، وتأسيس المدرسة الصادقية من أجل نشر المعارف وأرصاد الأوقاف، بحيث يعتبر أول معهد تم فيه تدريس العلوم الأجنبية واللغات، وتم جلب المدرسين من تركيا وفرنسا وإيطاليا مع جلب المعدّات اللازمة لمزاولة الدراسة الجغرافية والكيمياء وسائر العلوم الرياضية، كما تم إحداث مكتبة تابعة لهذا الجامع (جامع الزيتونة). [2]

ولتأمين الموارد المالية لإدامة الدراسة فلقد تم توقيف (وقف) أملاك الوزير السابق محمد خزندار التي أصدرتها الدولة لصالح هذه الإصلاحات التعليمية وطلابها عن طريق تكريم الطلاب المتخرجين والوافدين من جامعات ومعاهد أوروبية. [3]

2.السياسة الخارجية :

أ. سياسته مع الدولة العثمانية :

نلتمس أن السياسة الخارجية مع الدولة العلية [4]من قبل الصادق باي أنها امتداد لما كان من قبله من البايات، بحيث كانت تتسم بالود والطيبة، ونلمس ذلك من خلال أهم القرارات والمواقف التي اتخذها الصادق باي تجاهها بحيث كانت الكتب والرسائل المرسلة من السلطان إلى الباي مصاغة بالرفعة والعلو والتفخيم وهي عبارة عن مراسيم سلطانية لتزكية الباي في توليه حكم الإيالة، أما مراسلات الباي فهي مزينة بعبارات خفض الجناح وإمارات التبعية، وتكون هذه المراسلات مصحوبة بهدايا فاخرة، وبالمقابل نجد الدولة العثمانية بادلته نفس السياسة وتجلت في ممثلي في الدول الأوروبية عندها برتبة السفير لكن الممالك التابعة لها برتبة قنصل .

كما أرسلت الدولة العثمانية مساعدات مع سفيرها حيدر أفندي المتواجد بإيران لمساعدة الإيالة على تجاوز الثورة التي قامت في إطار الحركات المجتمعية ثورة ابن غداهم 1864م ومعه مليون ونصف فرنك مساعدة لها .

---

[1] آمال مكصور، مرجع سابق، ص 15.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 177.

[3] آمال مكصور، سبق ذكره، ص 16.

[4] **الدولة العلية:** بالتركية العثمانية دولة عادية عثمانية بالتركية الحديثة(Yuceosmanli) هي إمبراطورية إسلامية أسسها عثمان الأول بن أرطغرل واستمرت قائمة إلى ما يقارب 600 سنة وشملت القارات الثلاث أوروبا أسيا وإفريقيا وبلغت مجدها خلال القرن 16 و 17م.

كما ساعدت الدولة العثمانية الباي في محنته عندما حاولت إيطاليا الاستئثار بها سنة 1871م. [1]

كما تعاونت تونس مع الدولة العثمانية رغم الصعوبات التي كانت تعاني منها (الأزمة المالية والاقتصادية) بحيث خلال حربها مع صربيا طلبت إعانة مالية سعى الوزير خير الدين عن طريق الاكتتاب وجمع المال، وتم إرساله إلى اسطنبول وقد قدر بحوالي 300,000 فرنك بحيث هذا الفعل المقدم يعبر عن أقل ما يرتضاها التونسيون بجميع فئاتهم إظهار تعلقهم بالدولة العلية. [2]

كذلك تجلت أواصر التعاون في السياسة الخارجية مره أخرى من خلال حرب البلقان1876م، [3]وطلبت الاستعانة طلب بحاجتها للبغال والخيل وتم جمع حوالي 810 من الدواب وقرابة 900,000 ريال ومع استمرار الحرب طلب الجنود كذلك، فتم تجهيز رغم أوضاع تونس التي تتخبط فيها بحيث تتجهز حوالي 4000 جندي و 3500 من المشاة وبقوا في انتظار تنقله من طرف الدولة العلية ولكن كان قد حصل الصلح وانتهت الحرب. [4]

كذلك تبادل الزيارات بحيث نزل الضباط العثمانيون بتونس خلال سنة 1267هـ/ 1870م، حيث قدم ثمانية ضباط عن طريق طرابلس ومعهم مجموعة من عسكر الخيالة، أين تم زيارة باردو ومقر الحكومة والجيش وقيل أن أحد الضباط قال: " إن شاء الله بوجودها المدافع ومولانا السلطان ننتصر على الكفار لو يتحد المسلمون." [5]

ب.سياسته مع فرنسا :

لعبت الظروف العالمية دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية لتونس مع فرنسا خاصة وبالخصوص قبل عهد الصادق باي وبعده في مرحلته كانت سياسة انجذاب نحو فرنسا، فكانت فرنسا تلعب دور المغناطيس وكان التأثير والتأثر واضحا فالدولة العثمانية التي كانت منحت للسلطات الفرنسية امتيازات التجارية خلال القرن 17 و 18م عندما تصل سفنها إلى المياه العثمانية .

وبمجرد لواء تونس للعثمانيين أصبحت فرنسا هي من تسارع وتهرول لهذه السياسة وخلق علاقات وتوطيدها بداية بالعلاقات التجارية التي كانت الأولى والسباقة لكسب المزيد من الامتيازات لبسط النفوذ الذي يعتبر الهدف الخفي من وراء هذه العلاقات مع تونس. [1]

---

[1] محمد السعيد عقيب وآخرون، **الإيالة التونسية والسلطة العثمانية مظاهر التبعية وتجليات الانفصال، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية** ، العدد20، د. ب، د. ت، ص 171.

[2] أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع، تونس، 1987م، ص 99.

[3] **البلقان:** مصطلح تركي يعني كلمة جبل ومنذ بداية القرن 19 شملت هذه العبارة أشباه الجزر الثلاثة الواقعة في شرقي أوروبا وهي تطلق اليوم على بلاد اليونان ألبانيا يوغوسلافيا بلغاريا رومانيا هذه الأقطار تشترك في وحدة جغرافية وتراث سياسي امتد طيلة خمسة قرون من الحكم العثماني. ينظر، علي حسون، **العثمانيون والبلقان**، ط2، المكتب الإسلامي للنشر، بيروت، 1986م، ص 7.

[4] محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 168- 170.

[5] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 200.

وبدأت الجاليات تتوالى بتونس وتكاثر عدد أفرادها من تجار وفنيين فرنسيين ،كما تم إقامة قناصل فرنسية بتونس مع حصولها على امتيازات بحيث كان القنصل دوفال الذي نزل بميناء حلق الوادي في نوفمبر 1863م، كانت طباعه وتعاملاته سيئة، ولكنه حظي بعطف مما جعل منه خير ما يوثق به، بحيث مع الوقت تدريجيا أصبحت هذه القناصل تتدخل في شؤون البلاد التونسية سياسيا وماليا واقتصاديا عن طريق إحداثها إصلاحات تتزعم بحماية جالياتها مثل إصلاحات المالية التي ضغطوا بسببها على تونس أين استدانت وأصبحت تحت يدهم وتحت ضغطهم. [2]

ونلاحظ أن التدخل الفرنسي واضح بحيث كان التدخل يحاول القضاء على العثمانيين في تونس ليتولى هو زمام الأمور من خلال تحريضاته على النظام وتدعيمه للثورة ابن غداهم وتشجيعهم، كما كان القنصل ضد كل وزير مصلح محب للبلاد وتجلت هذه الصفات من خلال أفعال القنصل روستان الذي شنّ حملة على خير الدين واتهمه بأخذ قرار مساعدة الدولة العلية وحده أي بنفسه دون مشاركة رأي السكان أيضا وموالاته لتركيا. [3]

كما استطاعت بفضل جهود قنصلها عام 1874م روستان الذي نجح في أن يحصل لشركة فرنسية على امتياز مد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية، وتقتصر أهميته كونه يخدم النواحي العسكرية فيسهل عملية نقل الجنود والمؤونة إلى تونس العاصمة وبالتالي يمر على أخصب وأغنى جزء من تونس مما يجعل هذه المنطقة تحت سيطرة فرنسا .

وبهاته السياسة المتمثلة في خارجها سياسة تعاونية لكن في محتواها اتجاه تونس هي سياسة للاستحواذ والسيطرة على مناطق نفوذ جديدة وأصبحت تونس تمثل المورد الجديد للسلطات الفرنسية الحاكمة[4] .

---

[1] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 66.

[2] علي البهلواني، مرجع سابق، ص 100.

[3] أحمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 99.

[4] عطا الله شوقي جمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1977م، ص 301.

ج.سياسته مع إيطاليا و إنجلترا

مع إيطاليا كانت مصالح إيطاليا وأطماعها في تونس لا تختلف عن سياسة فرنسا بحيث جعل دستور الباي محمد الصادق الذي أصدره سنة 1861م يشجع على الحركة الهجرية، بحيث أصبحت اللغة الايطالية هي أولى اللغات الأجنبية في تونس، بحيث كانت إيطاليا تعاني الفقر وسوء الأوضاع أين اتجهت أنظارهم نحو جزر المتوسط وكسب رؤوس أموال واستثمارها بتونس مستغلين الوضع الذي كانت تتخبط فيه تونس(1859م- 1864م)[1]

كما عمل القنصل بينا (Pinna)جاهدا للحصول على عدة امتيازات من الباي ووزرائه منها امتياز استخراج الرصاص كما اشترى امتياز الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي [2]الذي دفعت فيه أربعة أضعاف ثمنه الأصلي وظهرت سياسة إيطاليا الخارجية مع تونس بالوجه الحقيقي والأطماع الخفية المتخفية وراء العلاقات السياسية والاقتصادية، بحيث كانت تشعر بالخوف على مكانتها في تونس من فرنسا من خلال الضغط على خير الدين كون أنها رأت في أن رئاسة الوزراء تهدد مصالحها وتزيد من النفوذ الفرنسي فاتهمته بأنه دسيسة فرنسية. [3]

مع بريطانيا لقد سعت بريطانيا جاهدا لتوطيد وتوثيق سياستها الخارجية مع تونس لتحصل على مرادها بحيث كانت تراها بعين مصلحة وتطلع لتجعلها ترسانة لها في المتوسط .

كانت العلاقات في بادئ الأمر متوترة بسبب فرنسا حيث كانت ترى بريطانيا أن فرنسا تحاول عزل تونس عن الدولة العلية مما يسهل عليها الأمر، وكانت بريطانيا ترى هذا وتتخوف منه بحيث رفضت الاعتراف بالباي محمد الصادق كحاكم مستقل بالرغم من أنه كان يتمتع بجميع مظاهر الاستقلال الفعلي، واشترطت عليه أن يتم تقديمه من طرف سفير العثمانيين، ولكن بالمقابل فقد رد الباي في قنصلها من خلال معاملته له والتقليل من شأنه والاعتداء عليه. [4]

وتضافرت الجهود من القنصل البريطاني للحصول على الامتيازات خاصة بعدما استدعى الباي مدربين ومستشارين إنكليز للخدمة في جيش تونس وأسطولها، بحيث استغلوا الفرصة وأصبحوا جواسيس وتدخلوا في شؤون البلاد الداخلية، بحيث استغلوا الإصلاحات التي كانت البلاد التونسية منهمكة في إصلاحها، وحصلوا على امتياز إنشاء أول سكة حديدية في تونس تمتد من مدينة تونس إلى حلق الواد(1871م- 1872م)

---

[1] جلال يحي، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، د. ط، دار المعارف، مصر، 1960م، ص 265.

[2] عطا الله شوقي، مرجع سابق، ص 302.

[3] جلال يحي، مرجع سابق، ص 266.

[4] جلال يحي، مرجع نفسه، ص 259.

وخلال السنة 1873 م تم الحصول على امتياز حق استغلال مناجم الرصاص لفائدة الشركة التي أنجزت الخط الحديدي بباجة،[1]وأصبحت بريطانيا بعد سنة 1876م شبه محتكرة للسكك الحديدية في تونس، كما قامت بتشجيع السكان الفائض منهم الموجود في مالطا بالهجرة إلى تونس لكي يحظوا بالامتيازات، ومن جهة أخرى ترتاح هي من الأعباء ويكونون سندا لها، وعن طريقهم تستطيع التدخل في شؤون الإيالة التونسية لكن لم تلقى تجاوبا كبيرا وشرط شروط تعجيز للعمل في تونس مما أدى بها إلى إبطال امتيازات البنوك في سنة 1878م. [2]

و في الختام المطلع على الفصل هذا في حوصلته حول الباي محمد الصادق وجميع إنجازاته وأعماله يحكم أن الباي عند تقلده الحكم حاول جاهدا لإصلاح وتقدم تونس في جميع مجالاته والاستقلال بها داخليا وخارجيا وعاقدا النية لولا شدة ميله لبعض المقربين إليه ممن لا خبرة لهم، بحيث أصبحوا حجرة تعثر في طريق الإصلاح الذي نواه واغتنموا شدة ميل الباي إليهم، مما جعل تونس خلال فترة تعيش عصرا مضطربة في بدايته إن لم نقل كله وتعيش تكالب الدول الأجنبية عليها واستغلالها اقتصاديا وسياسيا تحت مسميات الإصلاحات المالية التي أخذت تونس إلى المحك بسبب سياسته الخارجية التي كانت نقطة ضعف هي الأخرى في عهده .

[1] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط8، بيروت، 1958م، ص 203- 206.

[2] جلال يحي، مرجع سابق، ص 259.

الفصل الثالث: موقف الداي حسين والباي محمد الصادق من التدخل الفرنسي.

I.الداي حسين و موقفه من التدخل الفرنسي في ايالة الجزائر:

تمهيد :

كانت الجزائر تملك قوة مهمة ضعفت وشهدت التراجع إلا أن الأطماع الأوروبية التي كانت تزداد يوما بعد يوم من أبرزهم فرنسا التي كانت تسعى توطيد نفوذها بالجزائر وترصدت أول فرصة من أجل تجسيد ذلك وهذا ما سنكتشفه في فصلنا هذا

1.تطور الوضع السياسي والعسكري قبيل الاحتلال

أ. حادثة المروحة 1827م:

لقد اشتهرت حادثة المروحة **(ينظر الملحق رقم03)** أنها من الأسباب العامة التي تذرعت بها الحكومة الفرنسية ولقد كانت حادثة المروحة النقطة السوداء والفاصلة في تغيير الجذري بعد ثلاث سنوات لتاريخ الجزائر.[1]

بحيث كان الوضع السياسي للجزائر مستقرا نوعا ما وفي يوم 29 ابريل 1827م هو يوم عيد الفطر (بيرم باللغة التركية) بحيث يكون داي الإيالة في قصره محتفلا، وكما جرت القوانين فإنه يتلقى التهاني من القناصل الأوروبية.[2]

وكما جرت العادة فإن الداي حسين كان يتلقى تكريما من طرف القناصلة خاصة الإنجليزيين والفرنسيس بحيث يذكر حمدان خوجة في كتابه أنهما يتسابقان في من يلقي التهاني والتبريكات للداي حسين، فقرر الداي حسين بذلك أن يستقبل واحدا عشية الاحتفال والآخر في يوم العيد نفسه، وعلى هذا الأساس تم قدوم القنصل الفرنسي [3]دوفال.[4]

وعلى الساعة الواحدة تقدم القنصل لتقديم التهنئة للداي حسين، ولقد دار بينهم حديث بحيث طلب الداي حسين من القنصل أن يطلعه عن الرسالة التي وصلته من الحكومة الفرنسية، وكان يظن أنها جواب ورد لما بعث به عن قضية الديون، وفي الأخير ظهرت أنها تتعلق بامتياز صيد المرجان في الشرق الجزائري، ودار بينهم حديث مطول، وسأله عن عدم رد الحكومة الفرنسية عن الداي ورسالته التي بعث بها من طرف الوزير الخارجي الفرنسي.[5]

---

[1] لیامین زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)**، مطبعة دحلب، الجزائر، د.ن، ص 83.

[2] صالح عباد، مرجع سابق،ص 243.

[3] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 142.

[4] **دوفال:** آخر قنصل الفرنسي في الجزائر قبل الاحتلال وهو تاجر في نفس الوقت ولقد كان ذو شخصية مفتعله للمشاكل وشخصية غبية وكان من بين الأسباب التي زادت في حده الأمور بين الجزائر وفرنسا. ينظر، المصدر نفسه،ص 147.

[5] لیامین زروال، نفسه، ص 84

فأجابه دوفال:" إن ملك فرنسا لا يتنازل لإجابة داي الجزائر" وأعقب ذلك بكلمات تهديدية حسب مصادر في كتاب توفيق المدني. [1]

وفي كتاب حمدان خوجة جاء الرد على الداي من طرف دوفال كالتالي:دوفال:"فرنسا لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم"

وجاء الرد بانفعال من طرف الداي حسين وصاح بالقنصل مشيرا بمروحة من ريش النعام كانت بيده" اخرج من هنا ابن الكلب اخرج!" وبتلك الإشارة لمست أطراف المروحة وجه دوفال فخرج صاخبا محتجا.

وفي رواية أخرى حسب ما تناوله حمدان في **المرآة** أنه كان بإمكان الداي التنازل عن هذا الموقف لو حدثت في سائر الأيام، لكن رد دوفال كان في يوم مجتمعة فيه جميع حشود الديوان وحاشية الداي، بحيث أسقط من مكانته وكرامته، وقال حمدان أنه ضربه ضربة واحدة ووصف المروحة بأنها مصنوعة من سعف في النخيل. [2]

ولقد وصف بفايفر سيمون غضب الداي في كتابه حول الحادثة بحيث حسب تحليلي للأفكار أنه أعطى وجهة نظره كسامع فقط، وغير مبال ومهتم ومنحاز إلى الطرف الثاني حسب كلامه الوارد في كتابه بحيث قال:"طالب الداي بتسديد مبلغ آخر قيمته مليون فرنك بقي في عنق فرنسا وحينئذ حاول القنصل تهدئة الداي متحملا مختلف الأعذار قائلا له أنه لم تصل من حكومته حتى هذه الساعة تعليمات مفصلة بهذا الشأن ويقال أن الداي قد غضب غضبا شديدا وأهان المبعوث الفرنسي....." [3]

كما ورد على لسان الكاتب كوران أن القنصل دوفال قال للداي:" إن ملك فرنسا وشعبها لا يحررون لك ورقة ولا يرسلون ردا على رسائلك المرسلة"

ونهض من مكانه محتدا وضرب مخاطبه بالمروحة التي كانت بيده مرة أو ثلاثة. [4]

واختلفت الآراء والوجهات حول هذه الحادثة وهناك من المؤرخين من ينكر الضرب ويقول أنه لم يقع أصلا، وإنما وقع التهديد بالضرب وفي اليوم ذاته وقع في حادثة المروحة بعث دوفال في المساء تقريرا إلى باريس أعلن فيه انه ضرب من غير أن يعتدي على أحد وجلب انتباه حكومته في نهاية تقريره إلى أن هذه الإهانة كانت موجهة إلى الشعب الفرنسي وحكومة الملك شارل العاشر.

---

[1] أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، المطبعة الجزائرية للطبع والنشر، 1356هـ، ص 44.

[2] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 142- 143.

[3] سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**،تق، تع أبو العيد دودو، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 36.

[4] ارجمنت كوران، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال للجزائر**، تر عبد الجليل التميمي،د.ط، مطبوعات كلية الآداب بجامعة اسطنبول، 1974م، ص 34.

وتم الاطلاع على تقريره من طرف مجلس الوزراء الفرنسي وأول ما قيل من طرف البارون قال:" يجب علينا كأول خطوة أن نطالب الداي بتعويض عاجل لما لحقك في شخصك وشخص الملك وحكومته..."[1]

ب.الحصار البحري الفرنسي على الجزائر 1827م:

بعد تأزم العلاقات والوضع الذي آلت إليه البلدين و إصرار فرنسا على طلب اعتذار الداي حسين حول حادثة المروحة، بحيث وضعت شروطا بحال إن لم تتلقى الاعتذار في غضون 24 ساعة الأخيرة، فإنها ستفرض حصارا بحريا على الجزائر بحيث حسبه وجهة نظري أن فرنسا وضعت شروطا تعجيزية تطلب:

- تعويضا ماليا خياليا.
- أن يقوم الداي بنفسه زيارة الباخرة الفرنسية البروفانس يعتذر للقنصل أمام جميع قناصل الدول الأوروبية.[2]

وحسب الأوضاع السياسية الداخلية لفرنسا خلال الفترة 1827م، فقد كانت تعاني من اضطرابات وتزعزع الوضع المالي،الأمر الذي ساعدها وحمسها كثيرا في ذلك، بحيث عند تحليلي لهذه الأحداث كيف لداي ان يعتذر لقنصل وهم يعرفون أن ذلك عمل دنيء للداي شعبا وحكومة، بحيث قال كلمة منذرا الجزائر مبعوثا من طرف شارل للعاشر[3]

" لقد غضب صاحب الجلالة من الخروج عن ضبط النفس الفظيع والمثير الذي قد ارتكب ضده... وهو يطالب بإصلاح سريع جدا وإرضاء علني يوصف كما يلي اعتذار على رؤوس الأشهاد... رفع العلم الفرنسي فوق قلاع الجزائر وقصر الداي وتحيته بمائة طلقة وطلقة واحدة" بحيث أصبحت فرنسا من دولة مترجية كسب ود الجزائر إلى مهددة لكيانها وشعبها وأسطولها البحري الذي كانت تهابه في القرن 16 و 17م"[4] فكان الحصار في لبه وجوهره حصارا اقتصاديا ضد الجزائر(1827م- 1830م)

وشرع في تطبيق الحصار يوم 15 جوان 1827م، ومن جهة أخرى لقد تم تحذير جميع بايات الإيالة خاصة على السواحل بحماية السواحل والتفطن لأي طارئ والاستعداد له، يظهر ذلك من خلال رسالة الحاج أحمد باي إلى المسؤولين في عنابة:" بأن السلطة الجزائرية لم تكن تريد الوصول إلى هذا لذا وجب عليكم الحيطة والحذر والمراقبة الصارمة لجهة البحر ليلا ونهارا"

---

[1] لیامین زروال، مرجع سابق، ص 84- 85.

[2] نفسه، ص 89.

[3] **شارل العاشر(1775م- 1836م):** شقيق لويس السادس عشر وملك فرنسا(1824م- 1830م)متشدد في معارضته للجمهوريين رغب في إعادة الملكية إلى سابق عهدها بفرنسا أطاحت بهم ثورة تجويلية1830م تفضل إلى انجلترا توفي بالنمسا بمرض الكوليرا، ينظر منتدى وطني الجزائر

[4] ويليام سبنسر، **الجزائر في عهد الرياس**، تع، تق عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، 2006م، ص 200- 201

وبعد شهر ونصف من الحصار تفطن الداي حسين للأمر لأنه في بادئه كان يظن أنه مجرد تهديدات فقط لكن الأمر أكثر من ذلك، بحيث أمر بتهديم جميع الممتلكات الفرنسية بعد إجلاء الرعايا منهم عنابة القالة، وأرسل سي الحفصي بن عون إلى القالة للإشراف على تنفيذ أمره، أما بالنسبة لسكان الجزائر فقد كانوا يظنون أن الحصار مثل ما اعتادوا عليها الغارات الأوروبية وينتهي بانتصار البحارة الجزائريين. [1]

ولقد ذكر انه قبل الحصار بقليل كانت قد أبحرت سفن الحجيج، بحيث أبحرت عشر سفن إلى الملاحة والنصف الآخر للحج وبسبب الحصار الذي كان طوق السواحل لم تستطع العودة إلى الجزائر، فتوجهت إلى الإسكندرية، فألقى والي مصر القبض عليها، وبذلك لم يبقى للجزائريين سوى بعض السفن الصغيرة والمرابطة داخل الميناء. [2]

ولكن رغم الحصار فإنه برز دور يحي آغا الذي عمل جاهدا للتصدي للحصار منذ بدايته وذهب إلى سيدي فرج وبنى هناك حصنا من 12 مدفعا وجعل به حراسه ووفر لهم المؤونة به.

وفي ظل الحصار هذا والأمور المتشابكة فإنه وقعت معركة نافارين[3]التي شارك فيها الأسطول الجزائري بغليوطتين مسلحتين ب 28 مدفعا،[4]وكرفاطة مجهزة 32 مدفعا وقطعتين من نوع البريك مزودتين ب 38 مدفعا، وقد دمرت في معركة نافارين، وكان الأسطول الجزائري مستهدفا كثيرا من قبل الدول الأوروبية المتحالفة مع اليونان.

وفي يوم 04 أكتوبر 1827م بدأت قوات الداي حسين ما تبقى منها من معركة نافارين في مواجهة الحصار البحري الفرنسي، ولقد كان الضعف العسكري باديا على القوات العسكرية، ويتجلى ذلك من خلال قول الداي حسين أنه سوف يعطي لكل جزائري يستولي على مدفع من مدافع العدو مكافأة تشجيعية قدرها 1000 قرش.[5]

ودامت المعركة ساعتين انسحب بعدها الجزائريون وعادت القطع الفرنسية إلى خط دفاعها.

وفي 25 أكتوبر استولى الرياس على سفينتين فرنسيتين في مياه وهران وأسروا بحارات السفينتين وفي 22 ماي 1828م تمكن الفرنسيون على ميناء وهران واسترجعوا السفينتين اللتين فقدتهما.

---

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 243.

[2] سامح عزيز، مرجع سابق، ص 633.

[3] **معركة نافارين:** من المعارك البحرية المهمة بالبحر المتوسط كان للجزائر مساهمة مباشرة واشتراك فعلي وتندرج الأحداث التي أدت إلى معركة نافارين فمن حلقة الصراع بين الدولة العثمانية التي كانت تتحكم في البلقان وسيطرت على شرق المتوسط وتتعاون مع إيالات الشمال الإفريقي من جهة وبين الدول الأوروبية في مقدمتها الدول الرئيسية بريطانيا فرنسا روسيا النمسا، ينظر، ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص 310.

[4] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية** ، مرجع سابق، ص 82- 83.

[5] نفسه، ص 84.

وفي يوم 17 جوان 1829م طاردت فرقاطتان فرنسيتان أحد الرياس في دلس أين فرّ إلى مصب يسر وطاردوه عن طريق ستة زوارق محملة بالبحارة، ولكن لم يتمكنوا من ذلك بحيث هاجمهم سكان وأهالي يسر وفليسة عند نزولهم إلى البرّ بحيث فر البعض والبعض الآخر قتلوا وجرحوا.[1]

وبقي الحال كما هو عليه بحيث كان الداي ينظر لعملية الحصار على أنها إعلان، وبقيت هكذا الداي متمسكا في رأيه وفرنسا متمسكة بشروطها.

وفي عام 1829م أعد رئيس الوزراء الفرنسي بولينك مشروعا جديدا لحل النزاع يتضمن تدعيم فرنسا للرئيس المصري محمد علي لغزو طرابلس وتونس والجزائر، فقبل محمد علي المهمة على شرط أن تتحمل مسؤوليات العملية وحدها وأن ينحصر دور فرنسا في التمويل فقط، ولكن في نهاية الأمر فشل بسبب وقوف وسائل الإعلام الفرنسية والجنرالات فرنسا ضد هذا المشروع الذي اعتبروه إهانة لفرنسا وتراجع محمد علي لأسباب أخلاقيه ودينية تربط مصر بالجزائر. [2]

وهكذا بقي الحال بالنسبة للطرفين، بحيث كان الداي متمسكا بقراره وفرنسا بشروطها، ولقد كان ينظر للداي لعملية الحصار على أنها إعلان حرب رسمي موجه إليه أكثر من كونه مناورة بحرية للضغط عليه، بحيث حاول ثلاث سنوات الأسطول الفرنسي تهديد الداي من وقت لآخر ،كما رأيناه سابقا من أجل تقديم الدافع لطلب الاعتذار الرسمي الذي اعتبره الداي حسين مذلة كبيرة، بحيث لم يرضى، وما كان الجزائريين بعد تكرار هذه المسألة إلا أن شيعوا بقنابلهم الزورق الذي حمل آخر ضابط لهذا الغرض.

بحيث كان هذا الحصار عملية خاسرة بالنسبة للفرنسيين وعدم وجود فوائد، ومن جهة أخرى سعى بولينك إلى جلب انتباه شعبه إلى الخارج، بحيث كان يرى في نصره على الجزائر يعود على الوضع الداخلي لفرنسا ويساعده في الوصول إلى نتائج مواتية على مجموع الناخبين. [3]

ج.الحملة الفرنسية واحتلال الجزائر:

بعد فشل الحصار البحري الذي دام ثلاث سنوات(1827م- 1830م)توجهت مباشرة إلى الاحتلال المباشر الذي عملت لأجله منذ سنين وخططت له أعوام وأعوام، بحيث كانت ترى في احتلال الجزائر ضالتها المنشودة، بحيث هذه الحملة الفرنسية خطط لها نابليون بونابرت عندما أرسل ضابطا في سنة 1808م، وكلفه بأن يدرس بالتفصيل مشروع الحملة الفرنسية وأن يضع جميع احتمالات الخطط العسكرية الشاملة، وكما كلفت بحيث

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 244.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 113.

[3] جلال يحي، مرجع سابق، ص 129.

بكل ما يتعلق بالشواطئ الجزائرية والأماكن التي تصلح لإنزال الجنود وأحيط علما بطبيعة الأرض الجزائرية بحيث يصبح احتلال الجزائر أمرا ميسورا. [1]

ومن بين الأعذار الوهمية والأسباب التي نسجتها لتذر الرماد في عيون العالم ما يلي:

- بحيث زعموا اشتداد الوطء في أعمال القرصنة الجزائرية[2]
- قضيه الديون والتخلص منها.
- عدم اعتذار الداي وإهانته للحكومة الفرنسية (حادثة المروحة) تأديب الداي.
- تخليص أوروبا من الضرائب التي تدفعها في حوض المتوسط.
- تحرير الأسرى المسيحيين.

و من حيث التحضير الفرنسي للحملة فقد أعدت فرنسا للهجوم على الجزائر حملة ضخمة، بحيث كانت العدة العسكرية التي تمثلت على 700 باخرة تجارية وحربية واحتوت هاته السفن على ثلاثة وثلاثين ألف ومائة وتسعة عشر جنديا.[3]

كما حملت معها المؤونة لمدة شهرين واعتمد ظهورهم بموافقة السلطات الاسبانية في شراء احتياجاتهم بحيث رخصت لهم بالإذن والسماح وحتى استعمال مستشفياتها للحاجة بحيث شكلوا قاعدة متينة. [4]

وقاموا بطبع بيان سري وتم توزيعه من طرف الجواسيس في مختلف أرجاء الجزائر خفية من أجل أضعاف معنويات الجزائريين والتخلي عن مساندة الداي حسين. [5]

كما كسبوا تأييد الدول الأوروبية وموافقة للحملة ومباركتها من طرف البابوية كذلك ماعدا إنجلترا، وليس حبا في الجزائر، وإنما كانت هذه الحملة تتعارض ومصالحها في حوض المتوسط، بحيث كانت ترى في ذلك عرقلة المواصلات بين القاعدتين البريطانيتين في مالطا وجبل طارق.

وفي 11 ماي 1830م تقرر انطلاق الحملة العسكرية لكن سوء الأحوال الجوية مما جعل الحملة تتأخر إلى يوم 25 ماي من نفس السنة، وكانت الانطلاقة من ميناء طولون العسكري الذي كانت القاعدة البحرية الفرنسية آنذاك، وفي اليوم التالي تم إيجاد سفينتين اقتربتا من الأسطول الفرنسي كانت في طريقها إلى الداي حسين

---

[1] مسعود محمد الجزائري، **أضواء على استعمار الفرنسي للجزائر**، دار المعارف، 1957م، ص 11- 12.

[2] **القرصنة الجزائرية:** مفند مارسيل أمريكا ان القرصنة لم تكن السبب الرئيسي بحيث توقفت عام 1818م والدليل على ذلك أننا لم نجد في سجل الغنائم البحرية الجزائرية سوى 12 سفينة اسبانية وهاتين الدولتين كانت في حرب مع الجزائر، ينظر، حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 86.

[3] محمد بن مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، 1964م، ص 323.

[4] نفسه، ص 323.

[5] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية**، مرجع سابق، ص 88.

لإقناعه بضرورة قبول شروط الفرنسيين وتنفيذ مطالبهم، لكن قائد الأسطول الفرنسي منعه من ذلك (ديبورمون) وتوقفت في 31 ماي بسبب الأحوال الجوية على الجهة الفرنسية للجزائر لمدة 10 أيام، وانطلقت مجددا لتصل إلى مدينة الجزائر يوم 13 جوان 1830م. [1](**ينظر الملحق رقم 05**).

بحيث تظاهرت أنها متجهة صوب نهر الحراش، وقاموا بإيهام الداي وجيشه أنهم لن ينزلوا بسيدي فرج، أي نفس الميدان الذي اختاره الاسبان، وبناء على هذا الأساس تم نقل القوات العسكرية التي كانت هناك ورحلت إلى الناحية الشرقية. [2]

وبهاته الخطة الفرنسية بسيدي فرج بتاريخ 14 جوان 1830م بحيث نزلوا في غرب الجزائر، ولم يجد أي مقاومة وأي شخص مما جعل الفرنسيون ينزلون الجنود ويهيئون الخنادق وينصبون المدافع وقاموا بمحاربة المسلمين المشتتين ولا يملكون سلاح.[3]

واستطاعت إحدى الفرق الفرنسية الثلاثة أن تستولي على قطع المدفعية الجزائري المنصوبة إلى الداخل.

وقبل بداية الاشتباك كانت فرنسا قد مرت على ثلاث معارك كون مدينة سيدي فرج تبعد عن مدينة الجزائر بمسافة 25 كلم بحيث حدثت المعركة الأولى شديدة بحيث أسندت قيادة الجيش لإبراهيم آغا صهر الداي حسين على رأس 6000 رجل محارب، كما شارك كذلك باي قسنطينة أحمد باي وباي وهران ناهيك عن المتطوعين من القبائل إبراهيم آغا فصل الميسرة الفرنسية عن بقية القوات وهجم عليهم يوم 19 جوان 1830م [4] بحيث اعتبرت مناورة خطيرة بحيث زرع الهلع والخوف، وبذل الجزائريون كل جهودهم كما استعملوا وسائل بدائية وقلة التنظيم، بينما فرنسا اعتمدت على خط النيران الثابت الذي يتدرج الطرف المحارب إلى أن يمشي فرسان الجزائر راجعين، كما استعملوا أسلحة متطورة في ذلك مما مكنهم من دفع هجوم الآغا إبراهيم، واحتلت الكدية التي كانت بها الآغا وبعد الخسارة لكدية سطاوالي قام الداي حسين بتعيين مكانه مصطفى بومزراق الذي حاول الدفاع عن حصن الإمبراطور وسميت بواقعة حصن الإمبراطور 24 جوان 1830م، وتكبدوا خسائر كبيرة، بحيث كان الجزائريون يحتلون الأعالي من بداية الميدان إلى بوزريعة. [5]

وترجع إلى نقطة البداية بين الجيش الفرنسي والجزائري بحيث علق حمدان خوجة من خلال كلامه وحمل الجزء الأكبر للتهاون إبراهيم آغا وسوء تخطيطه وعدم سماعه لكلام وتوجيهات أحمد باي الذي أمره بضرورة توزيع

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 323.
[2] مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 323.
[3] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 89-90.
[4] جلال يحي، مرجع سابق، ص 133.
[5] مبارك الميلي، مرجع سابق ص 325.

الجيش وعدم التمركز الكلي في نقطة واحدة لأنه يكلف غاليا خاصة عندما ركّز على ضرورة وضع جيش بنقطة سيدي فرج منع دخول الفرنسيين إلى العاصمة ولكن آغا إبراهيم بمقولته:" إنكم لا تعرفون التكتيك الأوروبي إنه يتعارض كل المعارضة مع التكتيك العربي." [1]

ونعود لموقعة حصن الإمبراطور بحيث 28 جوان 1830م تم إطلاق المدافع من منتصف ليل السبت إلى يوم الأحد وتهدم البرج بعد قتال كبير ومات الكثيرين من الطرفين واشتد الأمر على من كان بالبرج فمنهم من هرب ومنهم من ألقى بنفسه من أعلى الجدار بحيث في هاته الأثناء أمر الخزناجي مصطفى بإشعال خزنة البارود مقابل إعطائه 200 سلطاني ذهب لمن يقوم بذلك، وقام بذلك رجل أين كانت كمية الدوي هائلة وفي هذه الأثناء تمت مهاجمة البرج وتمكنوا من الاستيلاء عليه وتم أخذ ما كان فيه من الأمتعة وغيرها من آلات الحرب والدراهم التي أخرجوها من تحت الردم. [2]

وعندما دخل ديبورمون برج مولاي الحسن جمع حسين جميع أمناء البلد وأخبرهم بالوضع الخطير التي تتواجد عليه مدينة الجزائر وطلب منهم كل واحد يعطي رأيه للوصول إلى حل متفق عليه، فقال حسين :"ماذا ترون؟ هل يمكن أن تقاوم الفرنسيين لمدة طويلة أو نسلم إليهم المدينة بعد إبرام معهم معاهدة؟ تعرف بمعاهدة التسليم، فلقد كانوا متخوفين من الداي إن كان يجس نبضهم أم لا وقالوا بأنهم سيقاتلون حتى آخر شخص."[3]

وبذلك بعد استيلاء الفرنسيين على الحصن أصبحت مدينة الجزائر واقعة تحت تهديد المدافع الفرنسية، خصوصا أن الأسطول كان يحاصر المدينة من البحر، فأرسل الخوجة مصطفى وهو أحد مقربيه كثيرا وفي المرة الثانية أرسل معه قنصل إنجلترا للوساطة، لكن الفرنسيون رفضوا الوساطة وأرسلوا شروطهم لتسليم المدينة. [4]

---

[1] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية**، مرجع سابق، ص 95.

[2] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 174.

[3] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 167- 168.

[4] جلال يحي، مرجع سابق، ص 135.

2.تنفيذ الاحتلال و فرض معاهدة تكريس الاحتلال :

بعد مناقشة الأمر وتقرير الداي حسين الاستسلام فإنه وقعت "معاهدة الاستسلام" التي تعتبر الوثيقة تاريخية بين الداي حسين ودي بورمون قائد جنرالات الجيش الفرنسي 5 جويلية1830 وتنصّ على ما يلي:

دخل ديبورمون القصبة في منتصف نهار 5 جويلية في حماية الفرقة الثانية التي كان يقودها الجنرال لوفيردو بحيث كتب دوبورمون 5 جويلية من القصبات لقد دفعت فرنسا مقابل إنهاء دولة الداي 409 قتيلا و 2061 جريحا.

استقبل سكان الجزائر القوات الفرنسية بذهول، وبينما طائفة اليهود استحسنت الوضع بحيث تعرضت البيوت للنهب وتم الاعتداء على المحلات والأشياء الثمينة والبيوت والحدائق، فقد أصبحت مدينة الجزائر التي كانت ترعب كل من يسمعها خرابا وأصبحت تدمر وتسرق أمام أعين أهاليها والبعض منهم فر بأولاده وترك كل شيء وراءه. [1]

ذهب الداي حسين إلى دوبرمون والتقى معه ثم سلمه مفاتيح الخزينة التي جمعت بها الأموال منذ عدة سنوات له بأخذ ما يريد من الأموال ولقد كانت الخزينة تحوي على أكثر من 48 مليون فرنك فرنسي ناهيك عن المواد والأدوات الحربية والأرزاق والأملاك الدولة، بحيث كانت كافية لتغطية مصاريف الحملة الفرنسية بل ويزيد منها.

ولقد اتهم الكثير من الفرنسيين من الوطنيين والداي نفسه ديبورمون باختلاس الخزينة مبالغ طائلة، وكانت الغنائم تشمل فوق ذلك المدافع فقط 800 مدفع من البرونز الخالص قيمتها ثمن وزن البرونز 4 ملايين فرانك والبضائع المختلفة ما قدر الفاتحون ثمنه بثلاثة ملايين فتكون جملة الغنائم هكذا تقدر 48784027.

قد كانت نفقات الاحتلال العسكرية والبحرية إلى 20 أكتوبر تبلغ 43500000 فيكون الاحتلال قد ربح من الحملة بعد تسديد مصاريفه 1218527 فرنك. [2]

وبعد احتلال المدينة توجه الداي حسين باشا مع أفراد عائلته وثروته إلى نابولي ومنها ذهب إلى مدينة ليفورون بإيطاليا حيث قضى فيها مدة من الزمن ومنها إلى مسرومات في الإسكندرية. [3]

3.الموقف العثماني من الاحتلال:

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 259.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 49.

[3] آلتر عزيز سامح، مرجع سابق، ص 652- 653.

كان موقف الدولة العثمانية من المرحلة التي تعيش الجزائر موقف عدم رضا واستياء بحيث لم تكن في يدها حيلة لإنقاذ الجزائر كما فعلت في السابق مع الاسبان لأن الظروف الداخلية للدولة العلية التي كانت من سيء إلى أسوء خاصة بعد انهزامها في معركة نافارين وتقلب الجيش الانكشاري ضدها، مما جعلها لا تستعمل أسلوب القوة أو حتى التدخل العسكري كون أن سلاطين هذه الفترة ضعيفي الشخصية، وهذا ما أدى إلى إيجاد طرق وحلول سلمية ودبلوماسية حيال الغزو الفرنسي للجزائر.[1]

بحيث خلال سنة 1829م تم إرسال خليل للجزائر مكلفا إياه من قبل الباب العالي بضرورة تنبيه حسين داي بان يظل محايدا بالنزاع الناشئ بين النمسا ومراكش والقيام بمحاولات غرض رسمية لتأمين التفاهم بين الداي وفرنسا، وكذلك لإيجاد حل بين الطرفين لكن تمسك فرنسا بقراراتها وشروطها حال دون ذلك وأصرت على الحركة ضد الجزائر من البحر والبرد وبعد إكمال خليل افندي ذلك رد السلطان بأنه لا يجوز إرسال عساكر إلى أرض مطيعة للدولة العثمانية. [2]

كما كانت قد منعت والي مصر محمد علي باشا بعدم التدخل في الجزائر وأدركت خطورة فرنسا فقررت أن تقوم شخصية سامية بزيارة الجزائر مرة ثانية وتم تعيين السيد طاهر باشا. [3]

وطلبت الدولة العثمانية بتعيين ممثل عنها لكنها لم تقم بذلك مما جعل طاهر باشا يتأخر عندئذ طلب من السفير الفرنسي أن يكتب رسالة إلى قائد الفرقة الفرنسية بتسهيل مهمة الطاهر باشا وتم قبول ذلك.

وفي 16 ابريل 1830م أقلعت السفينة من اسطنبول إلى الجزائر ولكن السفارة الفرنسية في ذات النهار أخبرت السلطان العثماني من لا جدوى من ذلك وأن فرنسا عازمة على اقتحام الجزائر، ومنعت الطاهر باشا من الوصول إلى الجزائر مما جعله يعود إلى طولون وفي طريقة رأى العساكر متجهة نحو ميناء الجزائر، وبهذا تكون فرنسا قد ضربت الحائط توسط الطاهر باشا. [4]

بالرغم من مرور أشهر على تحرك الطاهر باشا فإن الباب العالي لم يتلقى أي جديد أو خبر، وفي هذه الأثناء وصلت رسالة من الطاهر باشا عن طريق أزمير يخبره باعتراض فرنسا وعدم السماح له بدخول الجزائر وبعد زمان قليل قدم مترجم السفارة الفرنسية لرئيس الكتاب ورقة مكتوبة بالفرنسية يخبره عن احتلال الجزائر.

---

[1] لیامین زروال، مرجع سابق، ص 158-160.

[2] ارجمنت كوران، مصدر سابق، ص 46.

[3] **طاهر باشا**: بحار ماهر القائد الأسطول العثماني في معركة نافارين وشارك في الحرب الروسية عام 1828م- 1829م توفي سنة 1847م، ينظر، لیامین زروال، مرجع سابق، ص 155.

[4] ارجمنت كوران، مصدر سابق، ص 60.

و في الختام نستنتج أن فرنسا جعلت حادثة المروحة مجرد مسرحية على حد تعبير جمال قنان و ذريعة وحجة لاحتلال الجزائر، بحيث كانت حادثة المروحة الطبق الذهبي الذي استعملته فرنسا ضد الجزائر وحاصرتها مدة ثلاث سنوات ورغم ذلك لم تنجح مما جعلها تتجه نحو الاحتلال المباشر الذي أنهى التبعية للعثمانيين بموافقة الداي حسين وتسليم مدينة الجزائر.

II.الباي محمد الصادق و موقفه من التدخل الفرنسي و فرض الحماية

في هذا الجزء الخاص بالباي محمد الصادق سنعالج العوامل والظروف التي أدت الى فرض الحماية و على الوسائل والذرائع التي صنعتها فرنسا للقيام بحملة عسكرية على تونس وإجبار الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة باردو.

1.الأوضاع الدولية وتداعياتها على تونس

لقد كانت الأوضاع السياسية الدولية متأزمة على الصعيد الأوروبي وحتى على صعيد الدولة العثمانية التي عرفت تقهقرا كبيرا وانعكاس ذلك على دويلاتها التابعة لها خاصة بعد فقدان الجزائر وللاحتلال الفرنسي لها.

وبالمقابل كانت الدولة الأوروبية المتناحرة على مصالحها في أوج مراحلها من أجل اغتنام الفرص لتحقيق أهدافها وأطماعها فقد كان الوضع السياسي العام متأثرا. [1]

ومن بين الأوضاع المؤثرة على تونس وكانت نتائجها سلبية على استقلال تونس نذكرها:

- هزيمة الدولة العثمانية في حروبها مع روسيا 1877م بحيث حققت روسيا انتصارا الذي جعل منها تغير دول البلقان تطيح بالدولة العثمانية وتجبرها على التوقيع على معاهدة سان ستيفان التي نصت على ما يلي:
- انضمام روسيا لأقاليم الدولة العثمانية التي كانت تتابع لها والنصف من الجزء الأوروبي.
- توسيع نطاق دولة صربيا بالإضافة إلى دولة بلغاريا. [2]

ولما رأت إنجلترا ما حققت روسيا لم ترضى وخافت على مخططاتها، ولم تتقبل فكرة أن دويلات البلقان التابعة للعثمانيين ستصبح روسيا مجالا لها، وقامت بمراسلات روسيا أنه يجب عقد مؤتمر طارئ وإن لم يحدث ذلك فستقوم بإعلان الحرب، وما كان على روسيا سوى قبول القرار وانعقاد مؤتمر برلين 1877م.

ومن جهة أخرى كانت ألمانيا قد هزمت فرنسا في حربهما سنة 1870م وإلحاق مقاطعة الالزاس واللورين بإمبراطوريتها صرفت عنايتها للاهتمام بهم، ومن أجل إبعاد فرنسا عن الركوض نحو الأخذ بالثأر ومحاولة استرجاعهما بحيث سعى بسمارك لتوجيه أنظار فرنسا نحو الشرق وأنه لا تمانع في امتداد نفوذ فرنسا في تونس وإنجلترا في مصر. [3]

---

[1] ثامر الحبيب، مرجع سابق، ص 24

[2] علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994م، ص 222و 232.

[3] ثامر الحبيب، مرجع سابق، ص 25.

وبقيت إيطاليا تنافس فرنسا على تونس وبذلك انعقد مؤتمر برلين وتمت دعوة فرنسا إليه من قبل بريطانيا بحيث شاركت على أساس أنه سيمتنع التكلم عن قضية تونس وقضايا أخرى تخص مصر وفلسطين، وكان من بين أهم قراراته هو الاتفاق الإنجليزي التركي بشأن قبرص أثر على التوازن الدولي في هذا البحر، وكانت فرنسا ترغب في أن ينجح مؤتمر برلين، وكانت إيطاليا تظهر لفرنسا موقف حياد، ومن جهة أخرى كانت فرنسا لا ترغب في الحرب مع إيطاليا إلا أنها كانت ترى ضرورة وضع يدها على تونس، وبذلك تصبح مؤمنة على مستعمراتها المغربية بحيث أعطت الإنجليز، وبينت رغبتها في منح فرنسا تونس سرا ولا يجب الإعلان به أمام الدول المشاركة خاصة إيطاليا وإن كانت ستمنحها طرابلس الغرب، وبذلك استعدت الدول العظمى لاحتلال إنجلترا لقبرص وفرنسا لتونس، وكانت فرنسا تسرع لتحقيق ذلك رغم المعارضة الإيطالية، وذلك ما فعلته وما سنراه في الأحداث الموالية بحيث أصبحت فرنسا تريد الحصول على هذا الوعد الشفوي بشكل واقعي ورسمي. [1]

2.الحملة الفرنسية وفرض الحماية على تونس:

إن فرنسا كانت تخطط للتدخل العسكري على تونس منذ سنين وسنين ومن خلال مشاريع أقامتها كما رأينا في الفصل الثاني ليأتي اليوم الموعود بحيث وجدت لنفسها مبررا لتطبيق هدفها في تونس و استغلت فرصة تناحر القبائل التونسية (التشاجر بين قبائل خمير في الشمال الغربي من الإيالة التونسية وبين بعض الأهالي التابعين لحكم الجزائر). [2]

وبعدها اتخذت الحكومة الفرنسية في أواخر شباط 1881م قرارها بالتدخل في تونس رفعت للحكومة الفرنسية بان جالياتها بتونس ويجب حماية حقوقهم، بحيث جعلت مشاكل الحدود التونسية الجزائرية أحسن وسيلة.

وبتاريخ 30 من آذار 1881م وضعت المناوشات على الحدود بين القبائل فقام جول فيري الذي هو رئيس وزراء فرنسا(1880م- 1885م) الذي كان متحمسا للاحتلال في تونس بإعلام البرلمان ضرورة توفير حصته المالية من أجل الحملة العسكرية بحجة ردع القبائل على الحدود التونسية. [3]

وعندما سمع الباي محمد الصادق الخبر أمر بفتح تحقيق ومعاقبة المتورطين في ذلك، لكن فرنسا ضربت عرض الحائط قرار الباي محمد الصادق، وأمرت بتولية الأمر بنفسها، وقامت بتحشيد الجيش الفرنسي على الحدود التونسية، ولم تنتظر طويلا كون الفرصة من ذهب، ووجدت ضالتها فيها، فدخلت الحدود التونسية عبر الحدود

[1] جلال يحي، مرجع سابق، ص 276- 277.

[2] عبد الوهاب حسن، مرجع سابق، ص 179.

[3] محمد عصفور سلمان، **الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها**، مجلة ديالي، العدد 56، الجزائر، د. ت، ص 4.

الجزائرية يوم 24 ابريل 1881م، وقالت بأن كل ما تريده هو تأديب القبائل وتوفير الأمن على الحدود بحيث كانت قواتها تضم 35,000 جنديا تمركزت بعد يومين في الكاف وهي مدينة تبعد عن الحدود والقبائل التي كانت متناحرة والمعنية بالتأديب. [1]

ولقد كان هناك شيخ اسمه قدور شديد الارتباط بعون القنصل الفرنسي(Roy)بهذه المدينة بحيث سخر نفوذه في خدمة فرنسا لحمل السكان الكاف على عدم معارضة احتلال مدينة إبان دخول القوات الفرنسية للبلاد. [2]

ثم بدأت القوات الفرنسية في التقدم نحو المراكز الهامة في الشمال، وفي يوم 8 ماي زحف الجنرال بريار قادما من بنزرت في اتجاه تونس إلى أن وصل مقر الحكومة التونسية، أما الباي محمد الصادق فكان يقوم بإرسال البرقيات والاحتجاجات إلى الدولة العثمانية مؤكدا من خلال ذلك أن فرنسا احتلت تونس دون إعلان الحرب وكان يكرر طلبات الإغاثة من السلطان العثماني ويقول: " لقد وضعت مصيري ومسار الدولة بأيدي الصدر الأعظم والسلطان، إننا لنسترحم باسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم... " [3]

وبذلك احتلت تونس ومدينة الكاف يوم 26 ابريل وسوق الأربعاء في 29 ابريل 1881م وعين دراهم يوم 11 ماي، وفي نفس الوقت قامت وحدة المشرف البحرية باحتلال طبرقة يوم 26 ابريل بعد أن قصفتها بالقنابل، وفي 01 ماي استسلمت مدينة بنزرت بدون أدنى مقاومة، حيث حلت في فرقتا موران وبربيار اللتان كانتا متمركزتين قبل ذلك في طولون، وفي يوم 08 ماي زحف الجنرال بربيار على مدينة تونس ليظهر مدى نجاعة الجيش الفرنسي وقوته أمام الصادق باي[4] الذي لم يحرك ساكنا سوى تجهيز محلة صغيرة بقيادة وزير الحرب سليم لجهة خمير حوالي 1000 جندي 500 عساكر نظامي و500 من المخازنية تحمل خمسة مدافع وجهوا بعد أسبوعين نحو خمير ولم يكن ينوي مواجهة القوات الفرنسية بل إظهار النية في معاقبة القبائل وإبراز وجود الدولة في هذه الظروف حيث لم يستطع الباء وجيشه الناقص عدة وعتادا فعل أي شيء بل حتى أنّ صادق باي منع على ضباطه التعرض للقوات العسكرية من خلال الأبراج بحيث كان الجيش التونسي قليل الفائدة وقيادته أسوء بكثير.[5]

---

[1] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 213.

[2] علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع عمر بن ضو، حليمة قرقوري، دار سراس للنشر، تونس، 1986م، ص 22.

[3] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 214.

[4] **الباي:** لقب تركي معناه في الأصل رئيس العشيره ثم تطور هذا اللقب لي يعني حاكم منطقة ويظهر أيضا في الرتب العسكرية ويطلق على حكام تونس في العهد العثماني مثل الباي محمد الصادق.

[5] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 215.

3.الباي محمد الصادق و توقيع معاهدة باردو .

أ.توقيع معاهدة باردو بين الطرفين

بعد تدخل فرنسا عسكريا في البلاد التونسية وتحاصر قصر الباي بباردو يوم 12 ماي 1881م عرض قائد الجيش الفرنسي الجنرال بربيار والقنصل روسطان على محمد الصادق نص باردو التي فرضت بمقتضاها الحماية على تونس[1].

ولقد كان الباي محمد الصادق رغم ضعفه بقلة حيلته رفض فكرة الحماية على تونس، بحيث كان يأمل في الدول الأوروبية أن تتدخل، لكن هيهات بل كانت هي من نسجت وقائع الأحداث ودعامة فرنسا،كما كانت تنتظر إرسال قوة عسكرية من السلطان العثماني لكن ذلك لم يحدث.

وفي 12 ماي 1881م قدمت القوات الفرنسية وأتت بنص المعاهدة إلى الباي وطلبت منه التوقيع عليها طلب الباي محمد الصادق بإعطائهم مهلة حتى الساعة التاسعة مساء لقبولها أو رفضها،[2](**انظر ملحق رقم 04**)واجتمع الباي بكبار رجال دولته وعرض عليهم الأمر، وكان جل الحاضرين غير قابلين ورافضين لفكرة الحماية وأعلنوا المقاومة والجهاد. [3]

لكن بالمقابل الفرنسيين هددوا الباي محمد الصادق بخلعه عن عرش الإيالة وتنصيب أخيه الطيب باي إذ رفض التوقيع وبعد ساعتين من الاجتماع خرج الباي محمد الصادق حاملا النسخة المعاهدة ووقع عليها وسميت بمعاهدة باردو (**انظر الملحق رقم 06**)

وبالتوقيع على المعاهدة انتهى استقلال تونس وفقدت سيادته وبذلك تم الاحتلال واستسلمت الحكومة للأمر الواقع دون أدنى اعتراض. [4]

---

[1] **الحماية:** دولة توضع بمقتضى معاهدة أو بمقتضى عمل فردي تحت كتف دولة أخرى لتقوم بحمايتها من الاعتداء عليها وإعلان الحماية على منطقة معينه يجب أن يسنده وجود عسكري تعال الدول الحامية وهي شكل من أشكال الاستعمار. ينظر، محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار الرياض للنشر، 2008م، عمان، ص 124.

[2] راغب سرحان، **قصبة تونس**، دار الأقلام، القاهرة، 2001م، ص 22.

[3] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 189.

[4] عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص 215.

ب. الموقف العثماني من الحماية على تونس:

لقد كان موقف الباب العالي من دخول الجيش الفرنسية التراب التونسي الرفض لهاته الخطوة المخادعة التي قامت بها فرنسا، بحيث ما إن وصل الخبر ونبأ توقيع معاهدة الحماية بين باشا تونس وفرنسا طلبت تأكيد الخبر تحت أمر الذهول والصدمة، بحيث ردّ الصادق محمد بأنه تعرض للتهديد وتم إجباره على الإمضاء تحت وقعة التهديد وأن صلاحية المعاهدة وقعت في ظروف غير عادية، وبعد وصول برقية الباي محمد الصادق بتاريخ 15 ماي 1881 م اجتمع مجلس الوزراء لرسم سياسته، بحيث اعتبرت هذا الإهمال لحقوق الباب العالي على تونس من هدف الدول الكبرى، بحيث اعتبرته عملا غير شرع وقع تحت ضغط القوات المسلحة وإعطاء إشارة الاحتجاج لوزير الشؤون الخارجية بالاحتجاج ضد معاهدة باردو.[1]

بينما ذكر محمد السعيد عقيب موقف الدولة العثمانية من الحماية باعتمادها على الفرمان السلطاني المؤرخ في 25 أكتوبر 1871 م، بحيث أهم حجج السلطنة قبائل الحدود ما هو إلا ذريعة، فالسلطان كان قد تصرف وأمر بضبط الحدود، وأنّ الحق للمشاكل الداخلية والخارجية بتونس يعود لتدخل الباب العالي فكيف أصبح المر لا يعني الباب العالي حاليا عند فرض الحماية وبأي حق !

فتونس مدينة للباب العالي ومن مظاهره البسيطة ضرب النقود باسم الخليفة، الخطب في مساجد تونس تكون للخليفة العثماني.[2]

بحيث قام الباب العالي بإرسال عاصم باشا الممثلين العثمانيية بتوقيع معاهدة الحماية، وكان الاحتجاج علينا وجاء فيه ما يلي:

- عدم تقصير الدولة العثمانية منذ ظهور الأحداث الأخيرة.
- إثارة انتباه الدول الكبرى على المشاركة والموقعة على معاهدة برلين.
- للباب العالي الحق الكامل في تونس التي تشكل الجزء المتمم للإمبراطورية العثمانية.
- كذلك سعي الباب العالي لعدوه الطرف الفرنسي للتفاوض الودي للتوقيع بين الحقوق العثمانية والمصالح الفرنسية للعمل على إرضائها بالقصاص من القبائل التي اشتكت فرنسا منها والتي أظهرت السلطات التونسية منذ بداية الأزمة استعداداها لردعها في أقرب وقت.[3]

---

[1] عبد الرحمان نشابجي، **المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913م)**، تر، تع: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973م، ص 131-132.

[2] محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 186.

[3] عبد الرحمان نشابجي، مرجع سابق، ص 133.

وحسب تحليلي لهذين الرأين لكاتبين مختلفين، أرى أنه من باب التحايل ومن باب كشف خبايا مشاريع فرنسا التي سعت لتحقيقها على أرض الوطن العربي وشمال إفريقيا، خاصة بحيث لو رجعنا إلى الوراء قليلا ونستدلّ بالتاريخ بحيث أثناء طلب تونس الاقتراض من دولة فرنسا بغير رضى الباب العالي أعلن وزير الخارجية فرنسا دولويس بضرورة رضا الباب العالي ليتم القرض.[1]

بل أنّ حكومة الجمهورية الفرنسية عملت على عدم الاعتراف بعلاقات التبعية وادّعت استقلال تونس عن الباب العالي، وحتى أنها قامت بمنع الباب العالي في آخر الأمر، بشكل قطعي وبالتهديد، غرسال سفينة واحدة من الأسطول العثماني إلى الأراضي التونسية.

بحيث رفضت السلطة العثمانية المعاهدة بأكملها كونها غير بنود الوضع الشرعي الموجود بتونس، كما تعدّت على حقوق السلطان في وحدة الإمبراطوية المؤمنة بعدد من المعاهدات.[2]

وعند ملاحظته المبعوث العثماني أسعد باشا السفير العثماني في باريس، رد الفعل هذا لم يبقى للباب العالي غير الاحتجاج على سلوك حكومة فرنسا لدى بقية الدول الكبرى، ولدى تيمو سفير فرنسا في إسطنبول، بحيث كانت حكومات النمسا وألمانية وروسيا القيصرية لم تكن تهتم بأمور تونس في حين لم يرد سفير ألمانيا في إسطنبول ردّا مرضيا على الحكومة العثمانية، أما سفير النمسا فلم يقابل ممثل الحكومة العثمانية.[3]

أما إيطاليا عند تشكيل حكومتها برئاسة دو برنس ومانسيني كوزير للشؤون الخارجية صرّح هذا الأخير للسفير العثماني:" أنه نظرا لعدم الاهتمام الذي أظهرته بقية الدول الكبرى وخاصة للمساندة الرسمية التي منحتها ألمانيا لفرنسا في هاته المسألة، فإنّه من المستحيل على الحكومة الإيطالية أن تخرج من موقفها المحافظ الذي فرضته عليها الملابسات الحالية، وعليه فإنّ إيطاليا برد الفعل هذا تحتفظ بكامل حرية نشاطها."[4]

أمّا السفير البريطاني في إسطنبول قد أوضح أنّ الحكومة البريطانية ليس لها مصالح خاصة في تونس، لذا فإنّها ترى تدخلها سوف يؤدي إلى امتداد التنافس بالشرق الأوسط، وفي البرلمان البريطاني ردّوا قائلين:"أنّ الحكومة الفرنسية قد أعطت الضمان بأنّ عملياتها العسكرية سوف تنحصر بمعاقبة القبائل، وعند اتخاذ فرنسا إجراءاتها وفرضت الحماية فقررت بذلك الحكومة البريطانية أنها لن تأخذ المبادرة السياسية بعد أن قالت أنها مع المبادرة

[1] محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 186.

[2] عبد الرحمان نشابجي، مصدر سبق ذكره، ص 133-134.

[3] محمد عصفور، مرجع سابق، ص 7.

[4] عبد الرحمان نشابجي، مصدر سابق، ص 135.

السياسية، وبرفض بريطانيا، فقد الباب العالي أمله الوحيد ضدّ فرنسا من الاستيلاء على تونس، وأنّ الدولة العثمانية لم تكن لديها الرغبة والقدرة على إعلان الحرب على فرنسا.[1]

[1] محمد السعيد العقيب، مرجع سابق، ص 10.

وفي ختام هذا أستنتج أن فرنسا كانت تخطط لاستعمار جديد وبطريقة ذكية ساعدتها قرارات مؤتمر برلين في إنجاح خطتها والوصول إلى هدفها في فرض الحماية التي كانت بنودها في الصميم، بحيث كانت خارجيا لا تمس بتونس لكن داخليا سلبت تونس كل مقوماتها والسيطرة على مناطق النفوذ.

خـــاتـــمـة

خاتمة:

من خلال دراستي لموضوع **محمد الصادق باي في تونس والداي حسين في الجزائر-دراسة تاريخية مقارنة بينهما-** فضلت أن تكون الخاتمة عبارة عن أهم الاستنتاجات، وما تم التوصل إليه من خلال دراستي لهاتين الشخصيتين وأهم أعمالهما:

- إن الداي حسين شخصية تركية الأصل تولى قيادة الإيالة الجزائرية في وقت جدّ حساس(1818م-1830م)، ودام حكمه 12 سنة بالضبط.

عمل الداي حسين على توطيد سياسته الداخلية التي تمثلت في أهم أعماله المنجزة من خلال التغيير الإداري والعسكري للموظفين من أجل تسوية أوضاع الإيالة الأمنية كما تمثلت أهم أعماله في الجانب العسكري في إصلاح الواجهة البحرية وإعادة بناء الأسطول البحري رغم الضعف الذي شهدته والتراجع الذي عرفته مع مطلع القرن التاسع عشر، كما عمل الداي حسين على إصلاح الأوضاع الاجتماعية والثقافية من خلال ترميم المساجد والزوايا والتشجيع على الأوقاف وحمايتها، ورغم هاته الإصلاحات إلا أنّ الواقع الاقتصادي كان يعيش ركودا وخمولا وانعكس بالسلب على معيشة سكان الإيالة.

شكلت السياسة الخارجية مع دول الجوار (مصر، تونس) تارة حسنة وتارة أخرى يسودها التوتر، وكانت مع الدولة العثمانية تربطها علاقات طيبة، أما مع الدول الأجنبية (إنجلترا، وفرنسا) بحيث مع إنجلترا اقتصاديا أكثر، أما مع فرنسا فكانت لها علاقات قديمة منذ دخول العثمانيين إلى الجزائر سنة 1574م، وتواصلت تحت ثوب العلاقات الديبلوماسية حتى تأزمت، وتحولت من وطيدة إلى عدائية وانكشف وجه فرنسا وأطماعها وأهدافها التي خططت لها، وكانت حادثة المروحة 1827 م بمثابة الباب الواسع للدخول إلى الجزائر، ومحاصرتها مدة 3 سنوات، ووقعت في جوان 1830 م أكبر معركة بين الجزائر وفرنسا، معركة سطاوالي التي انتهت باحتلال الجزائر من قبل فرنسا، وتوقيع معاهدة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830 م.

- أما شخصية محمد الصادق الباي الذي كان يعد من الشخصيات البارزة في تونس والتي عاشت العصر العثماني في الفترة الأخيرة وحكم الإيالة ما بين(1859م- 1881م)وتميزت شخصيته بالجهل والأمية كما تميزت شخصيته في الحكم بإهمال شؤون الإيالة التونسية.

- ومن بين أهم الأعمال التي قام بها محمد الصادق باي هي مجموع الإصلاحات السياسية دستور1861 م، وتفويض حكم إيالة تونس إلى مصطفى خزندار الذي أوقع البلاد في كارثة اقتصادية وجعلها على الحافة مما أدّى

خاتمة:

إلى تدخل الدول الأوروبية فيها وربطها بهم عن طريق اقتراح تأسيس اللجنة المالية وإقراض المال لمحمد الصادق باي لإنقاذ الإيالة مما آلت إليه.

ورغم الأوضاع التي عاشتها الإيالة التونسية إلا أنّه تم تعيين خير الدين باشا الذي أرجع الروح في الإيالة عن طريق إصلاحاته التي مست جميع الجوانب، سواء سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا وركز على الجانب الاجتماعي بضرورة النهوض بالعلم عن طريق المدرسة الصادقية والعمل على رفع المستوى المعيشي للسكان وتحسين مستواهم عن طريق استغلال أموال المسترجعة من مصطفى خزندار، كما تميزت السياسة الخارجية بتدخل الأجانب خاصة فرنسا وإيطاليا في شؤونها مستغلين الامتيازات التي جاءت في وثيقة عهد الأمان وحماية الأجانب الأمر الذي جعل الأطماع تتزايد عليها خاصة بعد مؤتمر برلين الذي أعطى فرنسا الحق الخفي في الاستيلاء على تونس، وتم فرض الحماية الفرنسية عليها وتوقيع معاهدة باردو يوم 12 ماي 1881 م.

أوجه التشابه:

- كلا الشخصيتين الداي حسين ومحمد الصادق باي حكم خلال عهد واحد وهو العهد العثماني.

- تعرض الداي حسين والباي محمد الصادق للثورات في بلدانهم ثورات محلية أنهكتهم كثيرا وكلاهما كانوا لهم قبائل خارجة عن طاعتهم، سواء في تونس أو الجزائر كان حكم كل من الداي حسين ومحمد الصادق باي غير مستقر وكان سكان الإيالتين الجزائرية والتونسية مهمشين، وتم إبعادهم عن السلطة بحيث كانوا يفرضون ضرائب أدت بهم إلى نشوب ثورات بحيث لم يستفد من العهد العثماني كثيرا إلى الذين انضموا إلا الجيش والبحرية.

- كلا من الشخصيتين الداي حسين والباي محمد الصادق مثلوا إيالة عسكرية تربطهما بالدولة العثمانية بحيث كليهما كان الجيش أو الوزير الأكبر المتحكم في زمام الأمور الانكشاري.

- كل من شخصية الداي حسين والباي محمد الصادق كانوا مستقلين ذاتيا بحيث تجاهلوا السيادة العثمانية في تعاملهم وسياستهم الخارجية مع الدول الأوروبية بحيث أقاموا معاهدات وامتيازات داخل إيالتهم.

- تشابه الداي حسين والباي محمد الصادق في لمساتهم وإنجازاتهم التي مست كل الجوانب خاصة الجانب الثقافي الذي كان يعتمد على المساجد والأوقاف التي اعتبروها الممول الأول لذلك.

- كل من الداي حسين والباي محمد الصادق خلال فترة حكمهم تعرضوا لنفس العدو المشترك (فرنسا) وكلاهما تم إنهاء حكمهما واستسلامهم على يد فرنسا التي لقيت التشجيع والدعم الأوروبي وكلاهما استسلما مجبرين على إيالتهم غير مخيرين.

خاتمة:

أوجه الاختلاف:

- أول ما نبدأ به نقاط الاختلاف بين الداي الحسين ومحمد الصادق باي هو التسمية فحسين باشا لقب بالداي ومحمد الصادق لقب بالباي، بحيث اختلفوا في الإطار الزماني اختلفوا في الانفصال عنها فالجزائر انتهى حكم العثمانيين فيها سنة 1830م أما تونس فقط استمر إلى سنة 1881م، حيث عرفت تونس خلال عهد الباي محمد الصادق استقرار شبه تام.

- لقد كان الميول العثماني أكثر على الداي حسين والجزائر مقارنة بتونس، بحيث كان الداي حسين شخصية صارمة في الحكم وله قواعده وهيبته عكس الباي محمد الصادق الذي عرف بجهله وقلة خبرته حتى أنه قيل عنه ترك أمور الحكم لوزرائه وكان لا يكترث لذلك وهذا ما شاهدناه من خلال بحثنا هذا.

- تساهل الباي محمد الصادق في منح الأجانب امتيازات وحق اللجوء عكس الداي حسين الذي كان يدرس جيدا العلاقات ومنضبطا وحذرا من الدول الأوروبية مثال على ذلك قطعه العلاقات مع فرنسا نهائيا سنة 1827م بسبب قضيه الديون وتواطؤ دوفال معه.

- الباي محمد الصادق تعرضت إيالته تونس لسياسة استعمار جديدة وغير مباشرة، أما الداي حسين فقد تعرضت إيالته الجزائر إلى احتلال مباشر وبالقوة.

الملاحق

ملحق الصور:

الملحق رقم1 : صورة الداي حسين[1]

[1] ويكيبيديا

الملحق رقم2 : صورة الصادق باي[1]

[1] آمال مكصور، مرجع سابق، ص 39.

الملحق رقم3 : يوضح حادثة المروحة[1]

[1] نصر الدين براهامي، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، منشورات تالة، د.ط، الجزائر، 2010م، ص 247.

الملحق رقم4 : يوضح موكب توقيع معاهدة الحماية قصر السعيد 1881 م[1]

[1] أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر** (1881-1956م)، الشركة التونسية للنشر، تونس، 1986 م، ص 16.

ملحق الخرائط.

الملحق رقم5 : يوضح مسيرة الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 م[1]

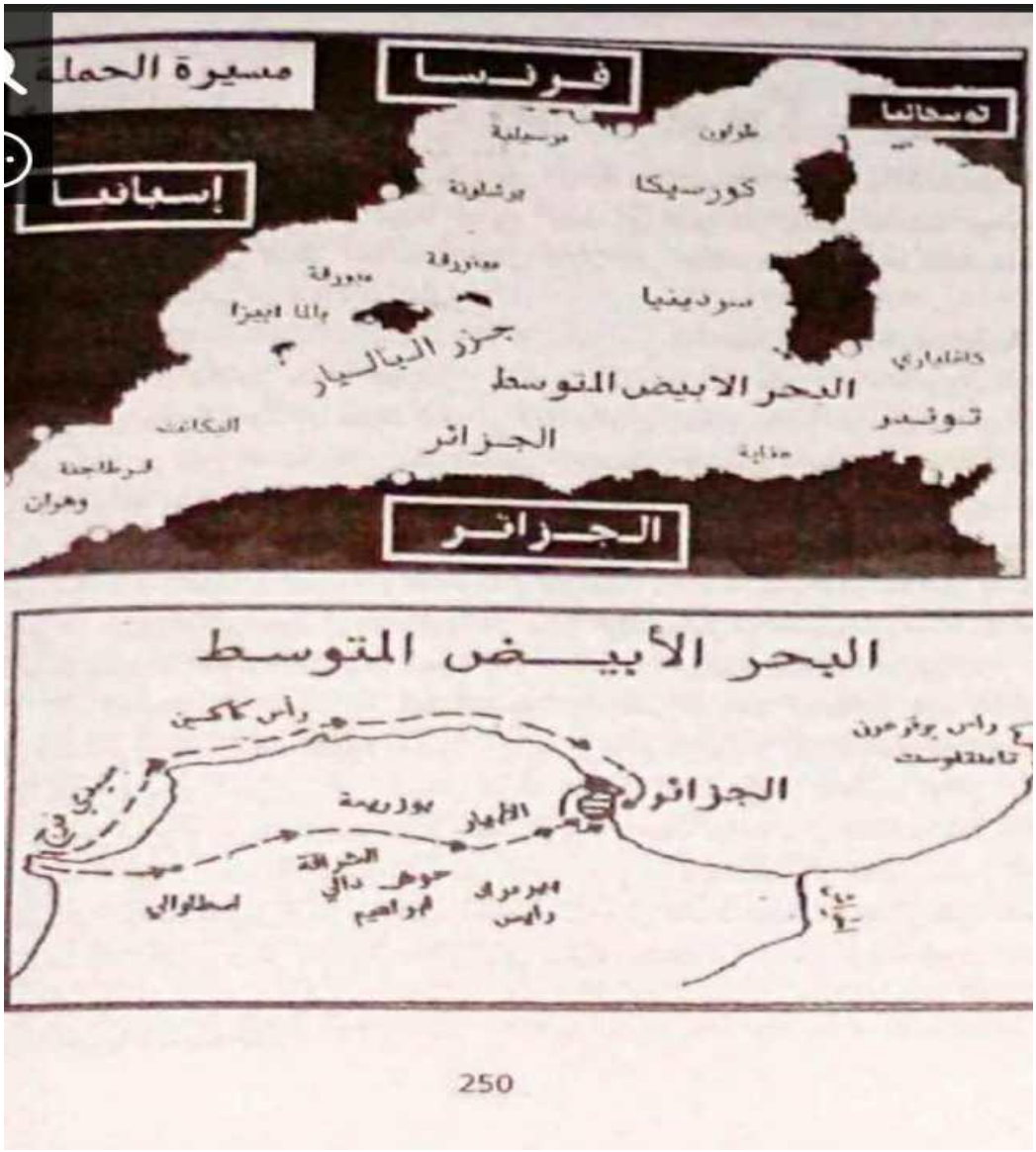

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 250.

ملحق النصوص

اتفاقية بين قائد الجنرالات الجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر

1- يسلم حسن القصبة وجميع الحصن الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة.

2- يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية.

3- الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده ويكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر وستقوم فرقه من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته.

4- يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا. تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة كما انه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونسائهم سيحترمن.

5- إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على التنفيذ كل ذلك وان تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيش الفرنسي إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية.

في المعسكر المخيم أمام الجزائر يوم 5 جويلية سنة ثلاثين وثمانمائة وألف

إمضاء كنت ديبورمون

الملحق رقم6 : يوضح معاهدة باردو 1881 م[1]

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضهما أن يضعا إلى الأبد حدوث خلاف كالذي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن تحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار باشا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سمو باي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتحقّق السلطتان الفرنسية والتونسية - وتقرّران معا بأن الإدارة التونسية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية بذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يمسّ بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المنعقدة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي فيها الجانبين.

البند السادس : يكلف المستشرون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل الحامية بالحدود والشواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل حماية ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي - العماد «بريار»

ملحق النصوص.

[1] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص 18-19.

الملحق رقم 7: يوضح وثيقة عهد الأمان[1]

وقبل هذا كاتبْنا علماءَ الملّة الاركان ، وبعضَ الاعيان ، بعزمنا على ترتيب مجالس ذات اركان ، للنظر في احوال الجنايات من نوع الانسان ، والمتاجر التي بها ثروة البلدان . وشرعنا في فصوله السياسية ، بما لا يصادم ، ان شاء الله ، القواعدَ الشرعية .

هذا وأحكام الشريعة ، أعزها الله ، جارية مطاعة ، والله يُديم العملَ بها الى قيام الساعة .

وهذا القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير ترتيبه ، وتدوينه وتهذيبه . وأرجو الله الذي ينظر الى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة ، ولا يخالفه ما ورد عن السلف الصالح من اعتبار السياسة ، وأنا العبد الفقير أعجّل لمرضاة ربي بما تطمئن اليه النفوس ، وتكون مترلته في النفس مترلة المشاهد المحسوس . وتأسيسه على قواعد :

الاولى : تأكيد الامان ، لسائر رعيتنا وسكان ايالتنا على اختلاف الاديان ، والالسنة والالوان ، في ابدانهم المكرَّمة ، واموالهم المحرَّمة ، وأعراضهم المحترمة ، الا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ، ولنا النظر في الإمضاء او التخفيف ما أمكن او الإذن باعادة النظر .

الثانية : تساوي الناس في اصل قانون الاداء المرتب او ما يترتب ، وان اختلف باختلاف الكمية ، بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ، ولا يحط على الحقير لحقارته ، وبأتي بيانه موضحا .

الثالثة : التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف ، لان استحقاقه لذلك بوصف الانسانية لا بغيره من الاوصاف . والعدل في الارض هو الميزان المستوي ، يؤخذ به للمُحِقّ من المبطل والضعيف من القوي .

الرابعة : ان الذمّي من رعيتنا لا يُجبَر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ، ولا تُمتَهَن مجامعهم ويكون لها الامان من الاذاية والامتهان ، لان ذمّتهم تقتضي أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

الخامسة : لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ، ومصلحتُه تعمُّ المجموع ، ولا بدَّ للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله ، فلا نأخذ العسكر الا بترتيب وقرعة ، ولا يبقى العسكري في الخدمة اكثر من مدة معلومة ، كما نحرره في قانون العسكر .

السادسة : ان مجلس النظر في الجنايات ، اذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة ، يلزم ان يحضره من نعيّنه من كبرائهم ، تأنيسا لنفوسهم ودفعا لما يتوقعونه من الحيف ، والشريعة توصي بهم خيرا .

السابعة : ان نجعل مجلسا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا احبابنا الدول للنظر في نوازل التجارات ، بعد الاتفاق مع احبابنا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس ، كما يأتي ايضاح تفصيله ، قطعا لتشعب الخصام .

الثامنة : ان سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم ، لهم المساواة في الامور العرفية والقوانين الحكمية ، لا فضل لاحدهم على الآخر في ذلك .

التاسعة : تسريح المتجر من اختصاص أحد به ، بل يكون مباحا لكل أحد . ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها . وتكون العناية باعانة عموم المتجر ومنع اسباب تعطيله .

العاشرة : ان الوافدين على ايالتنا لهم ان يحترفوا سائر الصنائع والخدم ، بشرط ان يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن ان تترتب ، مثل سائر اهل البلاد لا فضل لاحدهم على الآخر ، بعد الفصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك ، كما يأتي بيانه .

الحادية عشرة : ان الوافدين على ايالتنا من سائر اتباع الدول لهم ان يشتروا سائر ما يملك من الدور والاجنة والارضين ، مثل سائر اهل البلاد ، بشرط ان يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع ، ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد . ونبين بعد هذا كيفية السكنى ، بحيث ان المالك يكون عالما بذلك ، داخلا على اعتباره ، بعد الاتفاق مع احبابنا الدول .

فعلى عهد الله وميثاقه ان نجري هذه الاصول التي سطرناها ، على نحو ما بيّنّاها ، ووراءها البيان لمعناها . وأشهدُ اللهَ وهذا الجمعَ العظيم ، المرموق بعين التعظيم ، في حق نفسي ومن يكون من بعدي ، ان لا يتم له أمر الا باليمين على هذا الامان الذي بذلت فيه جهدي ، وجعلت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام واعيان رعيتنا شهداء على عهدي ، والله يعلم ان هذا القصد الذي أظهرته ، وجمعت له هؤلاء الاعيان وأشهرته ، هو

[1] ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 242-243.

ملحق الجداول

جدول الأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الموظفون الثانويون في ديوان الباي:[1]

فئات الموظفين	نوع الخدمات التي كان يؤديها كلّ موظف
الكتاب الأربعة الكبار الخوجاباشي	- الكاتب الأول المكتباجي - الكاتب الثاني: الدفتر دار أو وكيل الخرج الكبير - الكاتب الثالث: وكيل الخرج الصغير - الكاتب الرابع: كاتب عام
الآغوات والقياد والحكام	الآغوات(منهم الكاهية أو الباشي بلوك القيادي البوادي، بعضهم بالمدن كقائد الشوارع وقائد العبيد) حكام المدن
البايات ومساعدوهم	كلّ باي يساعده ديوان محلي، أهم أعضائه: - الخليفة - الباش خزناجي - آغا الدائرة - خوجة الخيل - الباش كاتب
جماعات الخوجات	خوجة القصر-خوجة الجمارك-خوجة الغنائم-خوجة الرحبة-خوجة مخزن الزرع-خوجة العيون-خوجات أبواب المدينة-خوجات المنازل والدكاكين-خوجة الملح-خوجة الجلد-خوجة الفحم...إلخ
موظفو الخدمات الاجتماعية والاقتصادية	- شيخ البلد - المحتسب - المزوار
جماعة الخدم والشواش	- الطباخون كبيرهم اشجي باشي - الشواش كبيرهم باشي شاوش - آغا العزرة - الدلال والبرّاح

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 إلى 1830 م)**، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 26-28.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ/المصادر:

1. ابن أبي الدينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، ط1، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1286هـ.

2. ابن أبي الضياف أحمد ، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م.

3. ابن المبارك بن العطار أحمد، **تاريخ بلد قسنطينة**، تح، تق، عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر، 2011 م، قسنطينة.

4. ابن ميمون محمد الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة الكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح، محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981 م.

5. بفايفر سيمون ، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**،تق، تع أبو العيد دودو، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

6. حمدان خوجة عثمان، **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005م.

7. سبنسر ويليام ، **الجزائر في عهد الرياس**، تع، تق عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، 2006م.

8. الشريف الزهار أحمد ، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر**، تر، أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة، الجزائر، 1974 م.

9. مؤلف مجهول، **أخبار بلد قسنطينة وحكامها** ، تح:حسني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، 1999م.

10. وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 إلى 1824 م**، تع إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982م.

11. وولف جون ، **الجزائر أوروبا 1500 إلى 1830 م**، تر، أبو القاسم سعد الله ،طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009 م.

ب.المراجع:

1. أبو القاسم سعد الله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

2. أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، د. ط، دار النهضة المصرية للنشر، القاهرة، 1948م.

3. أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، المطبعة الجزائرية للطبع والنشر، 1356هـ.

4. أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع، تونس، 1987م.

5. آلتر عزيز سامح ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر، محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1989 م.

6. بن بلّة خيرة ، **حكام الجزائر في العهد العثماني خلال الكتابات الأثرية**، د.ط، د.ت، معهد الآثار

7. البهلواني علي ، **تونس الثائرة**، د. ط، مؤسسه هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م..

8. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997 م.

9. بوعزيز يحي ، **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، دار الغرب الإسلامي، 1995 م.

10. جان غانياج، **ثورة علي بن غداهم 1864م**، تر، لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، مكتبة المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1965م.

11. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد ، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983 م.

12. الحبيب ثامر ، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة للنشر والتوزيع، د. ت، د. ب.

13. حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتاب العربية الشرقية للنشر، تونس، 1332هـ..

14. حسون علي، **العثمانيون والبلقان**، ط2، المكتب الإسلامي للنشر، بيروت، 1986م.

15. حسون علي، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994م.

16. حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة(1815م- 1830م)**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م

17. خير فارس محمد ، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، كلية الآداب، دمشق، 1969 م.

18. دودو أبو العيد ، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 - 1855 م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975 م.

19. راغب سرحان، **قصبة تونس**، دار الأقلام، القاهرة، 2001م.

20. زروال لياميـن ، **العلاقات الجزائرية الفرنسية(1791م- 1830م)**، مطبعة دحلب، الجزائر،د.ت.

21. سعيدوني ناصر الدين ، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 إلى 1830 م)**، ط3، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

22. سعيدوني ناصر الدين ، **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة ماجد الحكواتي، الإسكندرية، 2000 م،.

23. سعيدوني ناصر الدين ، **ورقات جزائرية**، ط2، دار البصائر النشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

24. سعيدوني ناصر الدين ، **ورقات جزائرية**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م.

25. الشياني بن بلغيث ، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**، تق، عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1995م.

26. صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي(1814-1830 م)**، دار هومة، الجزائر ، 2012م،

27. صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الانجلومصرية، 1993م، د. ب.

28. عبد القادر نور الدين ، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2006م.

29. عطا الله شوقي جمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1977م.

30. علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع عمر بن ضو، حليمة قرقوري، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

31. عمار بوحوش **التاريخ السياسي للجزائر من البداية غاية 1962 م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

32. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، ريحانه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

33. قصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر(1881م-1956م)**، الشركة الوطنية التونسية للنشر، تونس، 1986م.

34. قنان جمال، **معاهدة الجزائر مع فرنسا(1619م- 1830م)**، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2007م.

35. لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط8، بيروت، 1958م.

36. محمد بن مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، 1964م.

37. مسعود محمد الجزائري، **أضواء على استعمار الفرنسي للجزائر**، دار المعارف، 1957م.

38. الميلي محمد بن مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، 1964م.

39. هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008 م.

40. يحي جلال، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، د. ط، دار المعارف، مصر، 1960م.

المراجع باللغة الأجنبية:

Roux, la France et l'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris, A lacan, 1832.

ج- مذكرات ورسائل تخرج:

1. خليفة حماش، **العلاقات بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من سنة(1798م- 1830م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988م.

2. كوران ارجمنت، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، د.ط، مطبوعات كلية الآداب، جامعة اسنطبول، 1970م.

3. مكصور آمال ، كارومي فضيلة ، **إصلاحية بتونس في النصف الثاني من القرن 19م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية تخصص تاريخ المغرب المعاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/ 2020م.

د- المعاجم:

12. صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2000م.

13. محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار الرياض للنشر، 2008م، عمان.

هـ- المجلات والمقالات:

1. أحمد بن نعماني، **الأمان في تونس العثمانية**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد10، 2021م..

2. بن عتو جليل ، **الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 01، 2022 .

3. بودريعة ياسين، **آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)** ، مجلة المواقف، المجلد 17، العدد 1، جويلية 2021 م.

4. بوشنافي محمد ، **الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818 إلى 1830 م**، مجلة عصور، عدد76 جوان 2005 م.

5. جبري عمر، **العقيدة العسكرية للجيش العثماني من خلال نظام الدفشرمة (1518م-1830م)**،دورية تاريخية دولية، العدد الثالث، 2019م.

6. سلمان محمد عصفور، **الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها**، مجلة ديالي، العدد 56، الجزائر، د. ت.

7. سهيل جمال الدين، **ملامح شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، 2011م، الجزائر.

8. شويتام أرزقي، **طبيعة حكم العثماني في الجزائر 1519 إلى 1830 م**، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2022 م.

9. العقاد صلاح، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، العدد 1، القاهرة،1965 م.

10.عقيب محمد السعيد وآخرون، **الإيالة التونسية والسلطة العثمانية مظاهر التبعية وتجليات الانفصال**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد20، د. ب،. د. ت.

فهارس البحث

فهرس الأعلام:

الداي حسين	5-57-8-9-11-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-
علي باشا	7-8-50
عبد الرحمن الثعالبي	7
يحي آغا	10-43
إبراهيم بك	8
الحاج أحمد	9-43
بكري وبوشناق	22
محمد أوقاسي	17
محمد بن كانون	17
محمد الصادق	26-27-28-29-30-31-32-33-38
خير الدين باشا	30-31-60
مصطفى خزندار	29-31-34-60
ابن غداهم	32-33-36
طاهر باشا	10-19-41
روسطان	36-55
مصطفى باشا	7
علي خوجة	7
دوفال	23-36-40-41-62

فهرس الأماكن:

أزمير	55-10
الجزائر	65-64-56-55-54-52-51-46-29-28-26-25-23-18-15-12-11
إيطاليا	58-43
قسنطينة	25-23-15-14
فرنسا	65-64-59-58-57-56-55-53-52-50-49-47-43-41-35-29
إنجلترا	57-53-51-44-45-43-36-29-28-26
تونس	65-64-58-57-44-43-42-41-39-38-37-35-33-32-28-27
البلقان	52-35
روسيا	57-19
سيدي فرج	47-46-43-12
تركيا	59-55-50-42-41-37-28-27-26-25-14

فهرس المحتويات

الشكر و العرفان..... /

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الداي حسين ودوره في قيادة إيالة الجزائر 1818/ 1830م

تمهيد:.....5

1.لمحة عن شخصية الداي حسين: 5

2.الانخراط في الأطر المختلفة للايالة: 6

3. توليه الحكم وقيادة الايالة: 7

(أ).سياسته الداخلية: 8

(ب).سياسته الخارجية:.....19

الفصل الثاني: الباي محمد الصادق ودوره في قيادة إيالة تونس 1859 / 1881

قيادته.....25

1.لمحة عن شخصية الباي محمد الصادق: 26

(أ).التنشئة الاجتماعية: 26

(ب).وصول الصادق باي للسلطة: 27

(ج).سياسة الباي محمد الصادق في قيادته للإيالة تونس 28

2.السياسة الخارجية:.....34

ا. سياسته مع الدولة العثمانية: 34

ب.سياسته مع فرنسا:.....35

فهرس المحتويات:

ج.سياسته مع إيطاليا و إنجلترا.....37

الفصل الثالث: موقف الداي حسين والباي محمد الصادق من التدخل الفرنسي.

I.الداي حسين و موقفه من التدخل الفرنسي في ايالة الجزائر:.....40

تمهيد :.....40

1.تطور الوضع السياسي والعسكري قبيل الاحتلال.....40

أ. حادثة المروحة 1827م: 40

ب.الحصار البحري الفرنسي على الجزائر 1827م: 42

ج.الحملة الفرنسية واحتلال الجزائر:.....44

2.تنفيذ الاحتلال و فرض معاهدة تكريس الاحتلال : 48

3.الموقف العثماني من الاحتلال: 48

II.الباي محمد الصادق و موقفه من التدخل الفرنسي و فرض الحماية.....51

1.الأوضاع الدولية وتداعياتها على تونس.....51

2.الحملة الفرنسية وفرض الحماية على تونس:.....52

3.الباي محمد الصادق و توقيع معاهدة باردو 54

أ.توقيع معاهدة باردو بين الطرفين 54

ب. الموقف العثماني من الحماية على تونس:.....55

خاتمة:.....60

ملحق الصور: 64

ملحق الخرائط. 68

ملحق النصوص.....69

فهرس المحتويات:

ملحق الجداول.....72

قائمة المصادر والمراجع:.....74

فهرس الأعلام: 80

فهرس الأماكن: 81

فهرس المحتويات 82

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي عند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

قسم التاريخ

إذن بإيداع مذكرة التخرج بعد التصحيح

نحن الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة عن المذكرة :

الأستاذ المشرف (ة): ..... جلاوي لسعيد .....

الأستاذ المناقش (ة) : ..... حسيني هاشم .....

الأستاذ الرئيس (ة) : ..... عطاري عبد الرزاق .....

نأذن بإيداع مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بعد تصحيحها

بعنوان: محمد العابد بن باي ودوره في الحياة السياسية والدينية في الجزائر
دراسة تاريخية مقارنة

والتي أعدها الطالب : بوراية بلال

والطالب: /

المسجل بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ميدان : علوم إنسانية

تخصص : تاريخ حديث

الموسم الجامعي : 2023 / 2024

إمضاء رئيس اللجنة

إمضاء المناقش

إمضاء المشرف

جلاوي لسعيد

البويرة في : 02 / 07 / 2024